جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العملي

دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية

An Evaluative Study of the Services Provided by the Ministry of Social Development for Children Exposed to Domestic Violence: Perspectives of a Sample of Social Workers in the Northern West Bank

إعداد:

مرام إبراهيم أبو لبدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات مستوى الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2023-2024م

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العملي

دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية

An Evaluative Study of the Services Provided by the Ministry of Social Development for Children Exposed to Domestic Violence: Perspectives of a Sample of Social Workers in the Northern West Bank

إعداد:

مرام إبراهيم أبو لبدة

بإشراف:

د. إياد محمد عماوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات مستوى الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2023-2024م

دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عينة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية

An Evaluative Study of the Services Provided by the Ministry of Social Development for Children Exposed to Domestic Violence: Perspectives of a Sample of Social Workers in the Northern West Bank

إعداد:

مرام إبراهيم أبو لبدة

بإشراف:

د. إياد محمد عماوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2024/2/7م

أعضاء لجنة المناقشة

د. إياد محمد عماوي	جامعة القدس المفتوحة	مشرفاً ورئيساً.....
د. بسام يوسف بنات	جامعة القدس	عضواً.....
د. رائد نمر يعقوب	جامعة القدس المفتوحة	عضواً.....

أنا الموقعة أدناه؛ **مرام إبراهيم أبو لبدة**، أفوّض /جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: **مرام إبراهيم أبو لبدة**

الرقم الجامعي: 0330012010008

التوقيع:_____

التاريخ: _____

الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة، سيدنا محمد ﷺ

إلى أرواح الشهداء.. إلى فلسطين..

إلى العين الدامعة حزناً.. إلى الجراح النازفة دماً.. إلى الأُسود الزائرة خلف القضبان إلى الأرض حاضنة الشهداء.. إلى ثرى فلسطين المخضبة بالدماء.

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب، أمي العزيزة وأبي الغالي.. إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى من رافقني في مسيرة حياتي، ومنحني القوة والعطاء، زوجي العزيز

إلى زهرات الحياة الجميلة وعطرها، أبنائي الأعزاء

إليهم جميعًا

أهدي هذا الجهد المتواضع؛ وفاءً وعرفانًا للأرض والشهداء، راجيةً من الله أن يوفقني من أجل استكمال دراستي؛ من أجل الله والوطن والإنسان.

شكر وتقدير

أحمدُ الله، سبحانه وتعالى، إذ وهبني القدرة على مواصلة دراستي، وإتمام بحثي بمنّه وتوفيقه.

وأتوجّه بالشكر والتقدير والامتنان إلى الدكتور إياد محمد عماوي، فليبارك الله له في كل ذرة علم قدمها لي ولزملائي ولزميلاتي، وعلى اهتمامه بي.

وأوجّه شكري وتقديري إلى أعضاء الهيئة التدريسية، إدارةً ومشرفين ومحاضرين، على ما قدموه لي في أثناء دراستي الجامعية، متمنيةً لهم دوام التقدم والنجاح لخدمة الوطن والأمة.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، إلى كل من أسهمَ في مساعدتي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
التفويض	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
فرضيات الدراسة	6
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	8
حدود الدراسة ومحدداتها	10
مصطلحات الدراسة	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
مقدمة	13
أولا: الإطار النظري	13
ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة، متضمناً التعقيب على الدراسات السابقة	13
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
مقدمة	53
منهجية الدراسة	53
طريقة جمع البيانات	54
مجتمع الدراسة وعينتها	54
أدوات الدراسة وخصائصها	57

صدق الأداة وثباتها	57
الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة	58
تصميم الدراسة ومتغيراتها	62
إجراءات تنفيذ الدراسة	63
المعالجات الإحصائية	64
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة	66
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	76
النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	76
النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	80
النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	83
النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	84
النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	88
النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة	90
الفصل الخامس: تفسير النتائج ومناقشتها	
مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس	94
مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	97
تفسير نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها	97
تفسير نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها	98
تفسير نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها	100
تفسير نتائج الفرضية الرابعة ومناقشتها	101
تفسير نتائج الفرضية الخامسة ومناقشتها	103
تفسير نتائج الفرضية السادسة ومناقشتها	104
التوصيات	106
المقترحات	107
المراجع باللغة العربية	108
المراجع باللغة الإنجليزية	115
ملاحق الرسالة	

الاستبانة قبل التعديل	118
الاستبانة بعد التعديل	122
قائمة المحكمين	131
أوراق تسهيل المهمة	132

قائمة الجداول

الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.3	توزيع عيّنة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.	56
2.3	قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس الإرشاد والتوعية مع المستوى الكلية للمقياس(ن=30).	56
3.3	معاملات الثبات بطريقتي كرونباخ ألفا وإعادة الاختبار.	60
4.3	درجات احتساب مستوى كل مجال من مجالات الدراسة.	62
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل بُعد من أبعاد مقياس مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً.	67
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد الإرشاد والتوعية مرتبة تنازلياً، وفق المتوسطات الحسابية.	68
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد خدمات الحماية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية.	70
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد خدمات اجتماعية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية.	72
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعد خدمات الإرشاد النفسي، وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً.	74
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.	76
7.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.	78
8.4	نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على بُعد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.	79
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.	80
10.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.	81

11.4	نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على بُعد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.	82
12.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.	83
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	85
14.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	86
15.4	نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على بُعد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	87
16.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.	88
17.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.	89
18.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.	90
19.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.	91
20.4	نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على بُعد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.	93

قائمة الملاحق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
أ	الاستبانة قبل التعديل	118
ب	الاستبانة بعد التعديل	122
ت	قائمة المحكمين	131
ث	أوراق تسهيل المهمة	132

دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية

إعداد: مرام إبراهيم أبو لبدة

بإشراف: الدكتور إياد محمد عماوي

2023

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، ومعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغيرات المحافظة، ومكان العمل، والجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، إذ صممت أداة الدراسة على شكل استبانة، تكونت من (60) فقرة، موزعة على أربعة محاور، هي: الإرشاد والتوعية، وخدمات الحماية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، وتكوّن مجتمع الدراسة من (740) أخصائياً اجتماعياً، أما عيّنة الدراسة، فتكوّنت من (216) من الأخصائيين الاجتماعيين في محافظات شمال الضفة الغربية، وتمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام برنامج الرُّزَم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد أظهرت نتائج الدارسة أن مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية كانت مرتفعة بنسبة (84.1%)، إذ بلغت الدرجة الكلية لمستوى خدمات الحماية (86.4%)، في حين كانت الدرجة الكلية لمستوى الخدمات الاجتماعية (84.7%)، وجاء في المرتبة الثالثة خدمات

الإرشاد والتوعية، إذ بلغت الدرجة الكلية لها (83.4%)، وجاء في المرتبة الأخيرة مستوى خدمات الإرشاد النفسي، بنسبة (82%)، وهي أقل نسبة بين المجالات.

وتوصلت الدراسة، أيضاً، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 $\geq \alpha$)، في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، في حين كان هناك فروق بالنسبة لمتغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، والمحافظات، ومكان العمل، وعدد سنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، العنف الأسري، الأخصائيين الاجتماعيين، الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

An Evaluative Study of the Services Provided by the Ministry of Social Development for Children Exposed to Domestic Violence: Perspectives of a Sample of Social Workers in the Northern West Bank

Preparation: Maram Ibrahim Abu Lebda
Supervision: Dr. Iyad Mohammad Amawi
2023

Abstract

The study aimed to identify the services provided by the Ministry of Social Development to children exposed to domestic violence from the perspective of a sample of social workers in the northern West Bank, It aimed to determine whether there were statistically significant differences according to (governorate, place of work, gender, marital status, Age, Professional experience), and to achieve this end of the study, the researcher used the descriptive approach, where the study tool was designed in the form of a questionnaire, consisting of (60) items, distributed over four axes: counseling and awareness, protection services, social services, and psychological counseling services, The study population consisted of (740) social workers, while the study sample comprised (216) social workers in the northern West Bank governorates. Statistical analysis of the data was performed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), The study results indicated that the level of services provided by the Ministry of Social Development was high at 84.1%, with the total score with the total score for protection services at 86.4%, social services at 84.7%, counseling and awareness services at 83.4%, and psychological counseling services at 82%, which was the lowest among the domains. The study also found no statistically significant differences at the significance level ($0.05 \geq a$) in the level of services provided by the Ministry of Social Development to children exposed to domestic violence from the perspective of the sample of social workers in the northern West Bank, attributed to the variable of age. However, there were differences in terms of gender, marital status, governorates, workplace, and years of experience.

Keywords: Services provided by the Ministry of Social Development, Family Violence, social workers, children exposed to family violence.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة:

يعد العنف الأسري مشكلة اجتماعية خطيرة، تتطلب التدخلَ الفعّال من المجتمع ومؤسساته؛ لحماية ضحاياه من الأطفال المعرضين لهذا النوع من العنف، من خلال توفير التوعية والإرشاد والحماية اللازمة للأطفال، فهو ينتج عنه عادةً عديد من السلوكات التي تتصف بأنها ردة فعل عنيفة، وهي بعيدة عن التحكم بالنفس، ويمكن أن تستهدف أفراد الأسرة أنفسهم، بكلّ أشكاله، والذي يؤثر على الأطفال، فهو لا يقتصر على العنف الجسدي فقط، بل يشمل أيضاً العنف النفسي والعاطفي، وغالباً ما يكون مزيجاً مترابطاً.

تُعدُّ الأسرةُ اللبنةَ الأساسيةَ في بناء المجتمع، والمؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينمو فيها الأطفال، وهذه البيئة الأسرية لها أهمية خاصة في تشكيل سلوكات الأطفال، وبما أن ممارسة العنف تُعدُّ السمة البارزة التي تحيط بالأطفال، فيمكن إلقاء الضوء على مدى تعرضهم للعنف داخل هذه الأسرة، وصوره وانعكاساته على شخصية الأطفال (خليفة، 2018)، فهم يعتبرون المرحلة العمرية الأولى من حياة الإنسان، وتمتد عادة من الولادة حتى سن الثامنة عشرة، إذ يمر الأطفال خلال هذه المرحلة بمراحل نمو متعددة، تشمل النمو الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي، وهم بحاجة إلى الرعاية والحماية والتعليم، لضمان تنمية جميع جوانب شخصيتهم بشكل صحيح (عبد الله، 2020).

إن العنف الأسري الموجه ضد الأطفال يعد نوعاً خطيراً من أنواع الممارسات السلوكية الأسرية الخاطئة، ويستهدفهم بشكل مباشر، ويظهر هذا النوع من السلوك بأشكال مختلفة، ويكون

له تأثيرات كبيرة على صحة هؤلاء الأطفال وسلامتهم، وهو يعدُّ من السلوكاتِ التي تهدد أمنهم واستقرارهم النّفسي والجسدي، وتُلحق الأذى النفسي أو البدني بهم، على أيدي الأبوين، عن طريق ممارسة الضرب أو العقاب الجسدي، أو توجيه عبارات السخرية والإهانة لهم، أو تعرضهم للإهمالِ والتقصير في رعايتِهم واستغلالِهم في أعمالٍ تفوق طاقتهم، وهذا التصرف يؤدي إلى زيادة شعور هؤلاء الأطفال بالإحباط، ويُحدث ضعفاً في شخصيتهم، وبالتالي، يؤثر سلباً في حياتهم المستقبلية، ليس هذا فقط، بل تجعلهم عنيفين في التعامل مع كل أفراد المجتمع، وينعكس ذلك على سلوكهم بشكل عام.

وترتفع نسبة العنف على مستوى العالم، وفي المجتمع الفلسطيني، إذ يعاني نصف عدد أطفال العالم، أي: قرابة مليار طفل في المرحلة العمرية (2–17) عاماً، من شكل من أشكال العنف الأسري الموجه ضد الأطفال سنوياً، كما يعاني (300) مليون طفل في جميع أنحاء العالم في المرحلة العمرية (2–4) أعوام من العقاب البدني والعنف النفسي بشكل منتظم على أيدي الوالدين، ويعاني ما لا يقل عن (55) مليون طفل في الدول العربية سنوياً من شكل من أشكال العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، بأنواعه الجسدي والجنسي والعاطفي والنفسي، في حين كان (90.1%) من الأطفال تعرضوا للعنف الأسري الموجه ضد الأطفال، بأنواعه البدني والنفسي خلال العام (2023)، إذ كانت (92.3%) للأطفال الذكور، و(87.9%) للطفلات الإناث، وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة؛ إذ بلغت (92.3%)، مقارنة مع (88.3%) في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على الحد والتخفيف من هذا العنف الممارس ضد الأطفال، من خلال الخدمات التي تقدمها، ومن خلال ذلك، وجب العمل على تقويم تلك الخدمات؛ للتأكد من أن الوزارة تقدمها بالشكل المطلوب، وللحد من هذه المشكلة؛ فهناك جهود مستمرة

تبذلها عديد من المنظمات والجهات الحكومية في فلسطين، لتقديم الدعم والحماية للأطفال المعرضين للعنف، وتشمل هذه الجهود توعية الأهالي والمجتمع حول أخطار العنف، وتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية للضحايا.

وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية عديداً من الخدمات لهؤلاء الأطفال، تتمثّل في خدمات حمايتهم ورعايتهم في أسرهم، وأسر بديلة، ومؤسسات رعاية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم، وخدمات الدعم القانوني، وخدمات الرعاية الصحية، والدعم والمناصرة لحقوقهم وتنمية القدرات، والتأهيل، والمشاركة المجتمعية، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة لهم، إضافة إلى التأمين الصحي، والإعفاءات المدرسية، والمساعدات الطارئة، والإرشاد الفردي، والجماعي لهم، ولأسرهم.

وتعمل هذه الوزارة في فلسطين على تنفيذ عديد من البرامج والمبادرات؛ لحماية الأطفال المعرضين للعنف الأسري، كبرنامج الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والعائلات المعرضة للفقر والعنف الأسري، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي والنفسي والاجتماعي لهم، وتوفير الرعاية النهارية للذين تعرضوا للعنف الأسري منهم، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة وصحية لهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، إضافة إلى توعية المجتمع بأهمية حمايتهم، ومكافحة هذا النوع من العنف، وذلك من خلال تنظيم الحملات التوعوية، وورَشات العمل، والندوات والمحاضرات التثقيفية، كما تعمل على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهؤلاء الأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري، وذلك من خلال تقديم الإرشاد والاستشارة والعلاج النفسي لهم (عبد الرحيم، 2019).

ومن الخدمات التي تقدمها هذه الوزارة أيضاً، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين فيها، تقديمُ الحماية والرعاية والعلاج للأطفال، الذين يتعرضون للعنف والإيذاء من خلال شبكة

الحماية لهم، التي تتكون من وزارات حكومية ومؤسسات أهلية معنية بالأطفال وفق القانون الخاص بحمايتهم، وحوسبة جميع بيانات الحالات التي يتم تحويلها للشبكات، وإيجاد أسر بديلة للأطفال المجهولي النسب، ومتابعة أوضاعهم داخل هذه الأسر، وإرشادهم إلى كيفية التعامل، وحل المشاكل التي تواجههم وفق القانون الخاص بالاحتضان، وتقديم برامج الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال في ظروف صعبة لهم ولأسرهم (حجازي، 2020).

وفي هذه الدراسة يتم تناول تقويم الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وسيتم تناولها بشكل مفصل، وتشمل خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات الحماية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تنتشر مظاهر العنف الأسري الممارس ضد الأطفال، الذي يشمل إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي بالأطفال داخل الأسرة، وهذه المظاهر تعد مؤشرات على وجود مشكلات خطيرة، وتحتاج إلى تدخل فوري لحماية صحة الأطفال المعرضين للعنف الأسري وسلامتهم، التي ينعكس أثرها على حياتهم ومستقبلهم، وعلى طبيعة علاقاتهم الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، ومع مجتمعهم، وفي عام (2022)م، كانت نسبة الأطفال الذكور المعرضين للعنف الأسري (51%)، ونسبة الإناث المعرضات للعنف الأسري كانت (40%)، إذ بلغت نسبة الأطفال المعرضين للعنف الجسدي من الأسرة (48%)، في حين كانت نسبة الأطفال المعرضين للعنف الأسري من حيث العنف النفسي والعاطفي (52%)، وبلغت كانت نسبة الأطفال المعرضين للإيذاء والإهمال الأسري (46%)، ومن ضمن هؤلاء، كانت الفئة العمرية (6-12) سنة هي الأكثر تعرضاً لهذا النوع من العنف بنسبة (44.8%)، ونسبة الأطفال

المعرضين للاعتداء الجنسي والتحرش من أفراد الأسرة كانت (24%)، وتوزعت حالات العنف الأسري الممارس ضد الأطفال وفق التجمعات السكانية، إذ كانت النسبة الأعلى في المخيمات (68%)، ثم بين سكان المدن (60%)، ثم القرى (42%)، فزيادة العنف في المخيمات يمكن أن تعزى إلى ضعف البنية التحتية، والظروف المعيشية الصعبة هناك، وقد قدمت وزارة التنمية الاجتماعية حماية لحوالي (813) طفلاً تعرضوا للعنف الأسري، وتضمنت خدمات التوعية والحماية والإرشاد النفسي وغيرها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

ووزارة التنمية الاجتماعية قامت بتقديم خدمات إرشاد ودعم نفسي لحوالي (988) طفلاً من الأطفال الذين تعرضوا للعنف هاتفياً، كما تم تقديم الرعاية اللاحقة لحوالي (125) طفلاً خرجوا من مؤسسات الحماية، وبلغت النسبة الإجمالية للخدمات المقدمة للأطفال المعنفين من أسرهم (22%) (نشرة وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2022).

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية؟

إضافة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري (خدمة الإرشاد والتوعية، خدمات الحماية، خدمات اجتماعية، خدمة الإرشاد النفسي)؟
2. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة؟

3. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل؟

4. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس؟

5. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

6. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر؟

7. هل هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة؟

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية.

2.تحديد مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري (العنف النفسي، والعنف اللفظي، والعنف الجسدي).

3.دراسة الفروق في الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية باختلاف بعض المتغيرات (المحافظة، مكان العمل، الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، عدد سنوات الخبرة).

4.إفادة صانعي القرار في وزارة التنمية الاجتماعية حول تكريس الجهود لتوفير الخدمات المتنوعة والمستجدة وفق الإمكانيات المتوفرة التي تقدمها للأطفال المعرضين للعنف الأسري في شمال الضفة الغربية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تطرحه، وهو دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وتبرز الأهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

أولاً: الأهمية النظرية:

1.تعد هذه الدراسة، في حدود علم الباحثة، من الدراسات المهمة على مستوى المجتمع الفلسطيني، التي تتناول الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية.

2.تسهم في سدّ النقص في المكتبة العربية والفلسطينية، من خلال تزويدها بدراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها الوزارة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، باعتبارها تختص بشريحة

مهمة من شرائح المجتمع، وهي شريحة الأطفال الذين يُعدّون عماد المجتمع في المستقبل، للمساهمة في إعداد جيل قوي خالٍ من العيوب والمشاكل والانحرافات وسوء التربية، باتباع أساليب التنشئة الأسرية السليمة.

3. تفيد الباحثين المهتمين بقضايا الأطفال بإضافة علمية، من خلال تناولها لدور المؤسسات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال وتقديم الخدمات اللازمة لهم، باعتبار أن هذه الخدمات تساند الأطفال المعرضين للعنف الأسري، وتوفر لهم الحماية الاجتماعية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. تفيد نتائج الدراسة في تطوير أداء وزارة التنمية الاجتماعية مع الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

2. تفيد نتائج الدراسة متخذي القرار في المجتمع الفلسطيني في وضع التشريعات والقوانين اللازمة، لمنع تعرض الاطفال للعنف الأسري.

3. تقديم أفكار جديدة تساعد وزارة التنمية الاجتماعية للتغلب على المشكلات التي تواجه الأطفال المعنفين لتوفير الخدمات التي تهدف لرعاية الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

4. يمكن للنتائج التي تصل إليها الدراسة أن تكون مرشداً للقائمين على رعاية الأطفال في المجتمع الفلسطيني، من أجل وضع برنامج شامل تسهم فيه الهيئات الاجتماعية والتربوية والإعلامية بالتوعية لهذه الظاهرة ومدى خطورتها.

حدود الدراسة:

1. الحد الزماني: العام 2023 م.

2. الحد المكاني: وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الشريكة في شمال الضفة الغربية.

3. الحد البشري: الأخصائيون الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية.

مصطلحات الدراسة:

الخدمات المقدمة: توفير خدمات الإرشاد النفسي والتربوي للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء والعنف والإهمال، إضافة إلى تحويل الأطفال إلى شبكات حماية الطفولة عند اللزوم (غزوان، 2019).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها جميع الخدمات الإرشادية والتوعوية وخدمات الحماية، وجميع جهود وزارة التنمية الاجتماعية في حماية الطفل من العنف الأسري عبر برامج وخطط متنوعة.

وزارة التنمية الاجتماعية: قائدة قطاع الحماية الاجتماعية، بالشراكة والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، التي تسعى إلى توفير حماية اجتماعية للمواطن، من خلال برامج الحماية والرعاية والوقاية والتمكين والتوعية المستندة إلى النهج المبني على الحقوق (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها: هي الوزارة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية مثل رعاية الأطفال المعرضين للعنف الأسري في المجتمع، والتنمية الشاملة، وغيرها من القضايا الاجتماعية.

الطفل عالمياً: أي شخص يقل عمره عن 18 سنة من الأطفال، الذين يتمتعون بجميع الحقوق، ويكون من مسؤوليات الحكومات تجاه الأطفال أن تقدم لهم خدمات متنوعة (اتفاقية حقوق الطفل، 2022).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها: الفرد دون سن الثامنة عشرة، الذي يتمتع بجميع الحقوق، إذ إن من واجب الدولة أن تحمي الأطفال ضد أشكال العنف، وأن تعمل إيجابياً للترويج لهذه لحقوق.

الطفل في المجتمع الفلسطيني: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وفقاً لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004، ويتمتع بكلّ الحقوق والحماية من الخطر (قانون الطفل الفلسطيني، 2007).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها: فرد دون سن الثامنة عشرة سنة، وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين، ويتمتعون بحقوق عامة.

الأطفال المعرضين للعنف الأسري: كلّ الأطفال الذين يواجهون أشكال العنف أو الضرر، أو الإساءة البدنية أو العقلية، والإهمال، أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة الممارسة ضد الأفراد دون الثامنة عشرة من العمر، سواء كانت ترتكب من الأبوين أم من غيرهما من مقدّمي الرعاية، أم الأقران، أم من المؤسسات، أم من غير ذلك (علي، 2020).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها: الأطفال الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف داخل البيت، من أحد الوالدين، أو أحد أفراد الأسرة، مثل: العنف الجسدي، والعنف اللفظي.

الأخصائي الاجتماعي: هو الفرد المؤهل علمياً وفنياً للعمل في أي مجال من المجالات الاجتماعية والتعليمية، على اختلاف أهدافها التنموية والوقائية والعلاجية، ضمن المفاهيم التي تتضمنها الخدمة الاجتماعية على اختلافاتها الفلسفية (عبد الله، 2020).

كما تم قياسها إجرائياً في أداة الدراسة بأنها: الفرد المتخصص في تقديم الخدمات الاجتماعية، الذي تتوافر به مهارة العمل مع مختلف المواقف، وحل المشكلات الفردية، وأيضاً المشكلات الاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يقدم هذا الفصلُ عرضاً للإطار النظري والدراسات السابقة، ففي الجزء الأول منه، سيكون العرض عن متغيرات الدراسة الرئيسة المتمثلة في الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بالبحث الحالي؛ إذ وزعت وفق متغيرات الدراسة، وتضمنت دراسات عربية وأخرى أجنبية.

أولاً: الإطار النظري:

مفهوم العنف الأسري:

تأتي كلمة العنف من الكلمة اللاتينية (Violare)، التي تعني الاستخدام غير القانوني للقوة بطرق مختلفة، لإيذاء الآخرين وتدمير الممتلكات، وهذا يشمل معاني العقاب والاغتصاب، والتدخل في حرية الآخرين، والعنفُ يعرف، لغوياً، بأنه التعدي على الشيء وعدم اللطف به، ونقيضُ اللطف والعنف هو الإهانات والاتهامات (جعدان والطيف، 2019).

ويعرِّف يوسف، (2020) العنفَ بأنه استخدام القوة البدنية استخداماً غير قانوني، بغرض الهجوم أو التدمير أو الاعتداء أو التخريب أو الإساءة، ويعرَّف العنف في علم النفس بأنه سلوك يتسم بالقسوة والعدوان والقمع والإكراه، ويكون سلوكاً بعيداً عن التحضر والتوسع الحضري، إذ تستثمر فيه الطاقات بالعدوانية، مثل: الضرب والقتل، وتكسير الممتلكات وتدميرها، واستخدام القوة لإكراه المعارضين وقهرهم.

ويشير مصطلح العنف المنزلي، غالبًا، إلى الإساءة النفسية والجسدية، التي تتعرض لها الزوجة من الزوج، ومن مظاهر الإساءة التهكمُ، والسخرية، والعزلة الاجتماعية، والإذلال، والحرمان الاقتصادي (سعاد، 2017).

ويُعرِّف الربيعي، (2018) العنف المنزلي بأنه السلوك الذي يحدث في علاقة حميمة، ويسبب ضرراً جنسياً، أو نفسياً خطيراً، وألماً لكلا الطرفين في العلاقة، ويُعرّف العنف المنزلي بأنه السلوك الذي يتسبب فيه أفراد الأسرة في ضرر مادي أو عقلي، أو كليهما لشخص آخر في الأسرة نفسها، مثل: الضرب، والحرمان من الحرية، والحرمان من الاحتياجات الأساسية، والإكراه على عمل شيء، والطرد، والتسبب في جروح، أو كسور تؤدي إلى الإعاقة والوفاة.

ويعرَّف العنف المنزلي، أيضاً، بأنه سلوك مكتسب، يحصل عليه الفرد من تجربته السابقة، ومن التفاعل مع المحفزات البيئية الموجودة والبيئة العامة، ويُعرّف العنف المنزلي بأنه استخدام قوة بدنية قوية لإحداث ضرر، ما يعني أن الضرر متعمد ومقصود ومخطط له (عبيد وآخرين، 2021).

وترى الباحثة أن العنف الأسري سلوك ليس بالأمر البسيط؛ فهو يثير مشاعر الناس في مجتمعات مختلفة، وعصور مختلفة، وبطرق مختلفة، وبأشكال متعددة، وعلى مستوى التعليم، إذ يُعدُّ العنف سلوكاً قد يكون له تأثير جسدي ونفسي واجتماعي على جسد الفرد وروحه.

تعريف العنف الأسري ضد الأطفال:

العنف الأسري ضد الأطفال هو استخدامُ الإنسان البالغ في العائلة القوةَ البدنيةَ، أو اللفظيةَ، أو السلطوية، أو النفسية، ضد أفراد آخرين من العائلة نفسها، ويتراوح بين البسيط الذي يفضي إلى غضب المعتدي عليه، والشديد الذي قد يقضي عليه، ويعرِّفه المركز القومي الأمريكي

بواشنطن على أنه جرح جسدي أو عقلي، أو إساءة جنسية أو إهمال، أو سوء معاملة لطفل تحت سن الثامنة عشر، يقوم بها الشخص المسئول عن رعايته، تحت ظروف تهدد أو تضر بصحة الطفل وسعادته (البصري، 2015).

ويقصد بالعنف الموجه ضد الأطفال أنه مجمل السلوكات المهددة للتوازن الجسمي والنفسي والاجتماعي للطفل؛ إذ تتمثل في سلوكات الأذى النفسي واللفظي والبدني الصادرة عن أحد الوالدين، أو القائم على رعاية الطفل، كما أن العنف الأسري الموجه ضد الأطفال هو صورة من صور القصور الذهني تجاه موقف، أو هو وجه آخر من أوجه النقص التقني في الأسلوب، والإبداع في حل المعضلة ومواجهتها، وهو انعكاس للقلق وعدم الصبر، وقد يصل العنف بصاحبه فيضرب نفسه، إذ إن العنف يعبِّر عن استجابة سلوكية تتميز بشدة الانفعال، وتظهر من خلال استخدام القوة الجسدية أو المستمدة من الأدوات والمعدات (إبراهيم، 2017).

وتعرّف الباحثة العنف الأسري ضد الأطفال بأنه أي تصرف أو سلوك يؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي بالأطفال داخل الأسرة، ويشمل العنف الأسري ضد الأطفال مجموعة من التصرفات التي تعرّض سلامة الأطفال ورفاهيتهم للخطر، ويكون هذا العنف من الوالدين، أو الأقارب، أو أي فرد آخر يتولى رعاية الطفل.

أشكال العنف الأسري ضد الأطفال:

يتخذ العنف ضد الأطفال أشكالاً متعددة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. **العنف اللفظي:** هو كل ما يلحق الأذى النفسي بالفرد، ويفقده إحساسه بأهميته، كتوبيخ الأب لابنه أو ابنته أو زوجته، والانتقاد اللاذع المتكرر، والتحقير، والشتم، والإهانة، والاستخفاف بالفرد، أو السخرية منه، والتعدي على الآخرين وحقوقهم، من خلال إيذائهم بكلمات سيئة، وعادةً يكون قبل العنف الجسدي (بن قفة وعلي، 2017).

2. **العنف الجسمي:** هو أكثر الأشكال استخداماً في تربية الأطفال، إذ يرى أحد الوالدين أو كلاهما أنّه الحل الوحيد لتقويم سلوك الأطفال؛ حتى يصبحوا أفضل في نظرهم ونظر الآخرين، وأنّ العقوبة الجسمية قد تكون غير إنسانية أو مهينة، وقد تفوق السلوك المعاقب عليه، وهذا ما نجده في عديد من المجتمعات، وبخاصة المجتمع العربي، سواء كان داخل الأسرة أم خارجها، وقد يؤدي هذا النوع من العقوبة أو العنف إلى أضرار جسمية بالغة، كالكسور، والنزيف الداخلي، بالإضافة إلى الآثار النفسية التي تكون بالغة الأثر في نفسية الطفل (عطية، 2019).

3. **العنف النفسي:** هو ما يتمثل في إشعار الطفل بالذنب كلما أخطأ، سواء كان ذلك من الوالدين؛ لإيلامه نفسياً، وكذلك التقليل من شأن الطفل، وتوجيه النقد لسلوكه، مما يترتب عنه فقدان الطفل لثقته بنفسه، فيصبح سلوكه التردُّد والخوف، وهذا النوع من الأذى قد يكون غير مقصود من الوالدين، وإنّما الغرض منه تحسين سلوك طفلهما، في الوقت الذي تكون فيه النتائج عكسية، وبدلاً من لجوء الطفل في مشاكله لوالديه، يصبح يبحث عمّن يستمع له، ولا يذله ويحقّره، وبذلك؛ تصبح الهوّة كبيرة بينه وبين والديه (Runge, 2019).

4. **العنف الجنسي:** هو نوع من العنف الذي يستهدف الأطفال، ويشمل أفعالاً جنسية غير مرغوب فيها، أو تحرشاً جنسياً، أو اعتداءات جنسية تُرتكب ضدهم، ويعدُّ العنف الجنسي ضد الأطفال جريمة خطيرة، وانتهاكاً صارخاً لحقوقهم وكرامتهم، ويشكل تهديداً كبيراً لصحتهم النفسية والجسدية وسلامتهم العاطفية (أبو دواس، 2020).

5. **العنف الاقتصادي:** هو نوع من أنواع العنف يستهدف الأطفال، ويتضمن استغلالهم اقتصادياً، بطرق تؤثر على حياتهم ورفاهيتهم، ويشمل هذا النوع من العنف التحكم في موارد الطفل، أو حقوقه المالية/ بطرق غير مشروعة، أو قمع إمكانيتهم الاقتصادية (الشميري، 2022).

6. **التأنيب والإهمال:** يرتكب بعض الأهل خطأً كبيراً بتأنيب أبنائهم عند قيامهم بسلوكيات غير مرغوبة، وقد يكون التأنيب مبالغا فيه، فيحقِّرون الطفل ويلقِّبونه بالغباء مثلاً؛ مما يتسبّب في ضعف تقديره لذاته، وبالتالي، يختل تكوين شخصيته، بالإضافة إلى التأنيب؛ فإنّ هناك إهمالًا من الوالدين للطفل، كألّا يكافأ عند حصوله على درجات مرتفعة، في حين يتعرّض للتوبيخ والسخرية عند حصوله على درجات منخفضة، وهذا يحرم الطفل إحساسَه بالنجاح، وبتكرار ذلك؛ يشعر الطفل بعدوانية نحو أسرته (Niolon, 2017).

7. **دفع الطفل إلى العمل:** يحتاج الطفل إلى التعلم واللعب؛ لينمو نمواً سليماً، لكنْ قد يُدفع به إلى العمل؛ لمساعدة الأسرة في توفير احتياجاتها، وهذا ما يلاحظ على الطرقات، كبيع الأطفال لبعض السلع، مما يعرِّضهم للخطر، كما أن بعض الأسر تدفع أبناءَها إلى العمل في ورش الميكانيكا، بحجة تخفيف الضغوط على الأم، ورعاية للأفراد الأصغر سناً من جهة، ومن جهة أخرى، بحجة تعلُّم صنعة تفيده مستقبلاً، دون الأخذ بالاعتبار أنّ في هذه الأعمال إرهاقًا للطفل، فهي تفوق قدرته وطاقته، وهذا نفسه اعتداء على طفولته، وإنْ لم يتعرّض لعنفٍ ظاهر جسدي أو نفسي (Truman & Morgan, 2016).

وترى الباحثة أنه، إضافة إلى ما سبق، يوجد عدة أشكال للعنف الموجه ضد الأطفال، منها الاعتداء الجنسي، وتتمثّل هذه الصورة من أعمال العنف، في إكراه المعتدى عليه على ممارسة الجنس، أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي، ويعدُّ الاغتصاب أخطر صور العنف الجنسي، ويمارَس غالبًا تحت تهديد المعتدى عليه بإيذائه، إذا لم يرضخ لرغبات المعتدي.

أسباب العنف الأسري الموجه ضد الأطفال:

إن أسباب إساءة معاملة الأطفال والتعامل معهم بأنواع مختلفة من العنف لا يمكن إرجاعها إلى سبب محدد، وبصفة عامة، يمكن القول: إن أسباب العنف ضد الأطفال، والمعاملة السيئة

تعود إلى عوامل مرتبطة بشخصية الوالدين، ومزاج الطفل، وحجم الضغوط التي يواجهها الوالدان، وطبيعة نظام الأسرة وتنظيمها (بسيسو وأبو الروس، 2019)، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الآباء والأمهات الذين يمارسون العنف ضد أطفالهم يرجعونها إلى أسباب متنوعة، هي:

أسباب ثقافية: في بعض الثقافات، يمكن أن يتمثل العنف في وسيلة للتأديب والسيطرة على الأطفال، وقد تعدُّ العقوبات الجسدية أو اللفظية أموراً مقبولة بناءً على العادات والتقاليد الثقافية، ويُعامل الأطفال بشكل مختلف بناءً على الجنس، إذ يتم التمييز ضد الأطفال من الجنس الأقل تقديراً، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعرض الأطفال للعنف في بعض الحالات، بالإضافة إلى قلة المعرفة بطرق التربية الإيجابية، وإذا لم يكن لدى الوالدين معرفة كافية بأساليب التربية الإيجابية، وكيفية التعامل مع سلوك الأطفال دون اللجوء إلى العنف، فقد يكون لديهم ميل لاستخدام العقوبات الجسدية أو اللفظية، والضغوط وقلة الموارد إذا كان لدى الوالدين ضغوط مالية أو اقتصادية كبيرة، فقد يؤثر ذلك سلباً على علاقتهم مع الأطفال، ويزيد من احتمال حدوث التوتر والعنف في الأسرة (أبو حويج، 2019).

أسباب دينية: قلة الوازع الديني: الديانة والوازع الديني للأفراد يمكن أن يكون له تأثير كبير على سلوكهم وأفعالهم، بما في ذلك السلوك العنيف، أو العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، فقد يحدث العنف الأسري عندما يتم تفسير التعاليم الدينية بطريقة مغلوطة أو محرَّفة، مثالُ ذلك أنّ بعض الأفراد قد يعتقدون أن الدين يبرر استخدام العقوبات الجسدية ضد الأطفال وسيلةً لتأديبهم، حتى إذا كان ذلك يتعارض مع قوانين حقوق الطفل، وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي الوازع الديني إلى تفسير الإعاقة الجسدية أو العقلية للأطفال على أنها عقوبة من الله، أو نتيجة لخطايا أو ذنوب، مما يؤدي إلى التمييز ضدهم، أو إلى تجاهل احتياجاتهم الخاصة، وبعض الأفراد

الذين يتبنّون وازعاً دينياً قوياً قد يشعرون بأنهم ملزمون بالتحكم الصارم في سلوك أفراد الأسرة وتصرفاتهم، بما يتفق مع مفهومهم الخاص للدين، وهذا قد يتضمن اللجوء إلى العقوبات الجسدية أو اللفظية، وفي بعض الحالات، قد يتم تجاهل الوازع الديني تماماً، أو يمكن أن ينحرف إلى السلوك العنيف نتيجة لعوامل متنوعة، مثل: تجربة الفرد بالإساءة، أو التربية السلبية في طفولته (حمد، 2021).

أسباب تتعلق بالطبقة الاجتماعية: تعدُّ الطبقة الاجتماعية عاملاً مهماً يقوم بدورٍ بارزٍ في ظهور العنف الأسري الموجه ضد الأطفال؛ فالأسر في الطبقات الاجتماعية الفقيرة، أو ذات الدخل المنخفض قد تكون أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية، ويكون لديهم صعوبة في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، مثل: السكن، والغذاء، والرعاية الصحية، وهذه الضغوط تزيد من التوتر في الأسرة، وتؤدي إلى العنف الموجه ضد الأطفال، وعدم وجود فرص عمل مستدامة، وعدم استقرار مهني يؤدي إلى عدم القدرة على توفير مستوى معيشي مناسب للأسرة، ويكون ذلك مصدراً للإجهاد والتوتر، ويزيد من احتمال حدوث العنف داخل الأسرة، وفي بعض الحالات، تعاني الأسر في الطبقات الاجتماعية الفقيرة من قلة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، مثل: الدعم النفسي، والاستشارة، والتوجيه، وهذا يجعلهم أقل قدرة على التعامل مع تحديات الحياة بشكل صحيح، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف وسيلةً للتحكم أو التعبير عن الاستياء، وقد يتعرض الأفراد في الطبقات الاجتماعية الفقيرة للتمييز والاستبعاد من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وذلك قد يؤدي إلى شعور بالعجز والاحتقار، مما ينتج عنه تفاقم العنف والتصرفات العنيفة (حمد، 2021).

أسباب تتعلق بعدم الانسجام الأسري: هو عدم وجود توازن أو تناغم داخل الأسرة، إذ يكون هناك توترات وصراعات مستمرة بين أفراد الأسرة، وهذا يكون سبباً مهماً في حدوث العنف

الأسري الموجه ضد الأطفال، وعندما يكون هناك نقص في التواصل بين أفراد الأسرة، أو عدم القدرة على فهم احتياجات بعضهم، فإن ذلك يؤدي إلى تراكم الضغوط والتوترات التي تتسبب في حدوث العنف، وعندما تكون هناك صراعات مستمرة بين أفراد الأسرة، دون أن يتم حلها بطرق صحيحة، ومبنية على الاحترام المتبادل، فإنّ هذه الصراعات تزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف وسيلةً للتعبير عن الغضب أو التحكم، وعندما تكون الأسرة في حالة من عدم الاستقرار، سواء بسبب مشاكل مالية، أم مشاكل في العلاقات بين الزوجين، أم تغيرات في البيئة المحيطة، فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم التوترات داخل الأسرة، وزيادة احتمال حدوث العنف، وعندما يكون لديهم أساليب مختلفة في تربية الأطفال دون التوافق على أساليب مشتركة، فإن ذلك يتسبب في اللجوء إلى العقوبات الجسدية أو اللفظية وسيلةً للتأديب (بوراس، 2017).

أسباب ترجع للطفل والتمييز بين الأبناء: هي أسباب ترتبط بالطفل نفسه، مثل: المرض، والتمييز بين الأبناء، وتسهم هذه الأسباب في حدوث العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، فعندما يصاب الطفل بمرض خطير أو مزمن، يكون لهذا المرض تأثير كبير على الأسرة كلّها، فالأهل يشعرون بالقلق والضغط النفسي بسبب حالة الصحة للطفل، وهذا يؤدي إلى تصاعد التوتر داخل الأسرة، كما يؤدي وجود طفل مريض إلى توجيه الاهتمام الكبير إليه، وهذا يثير مشاعر الغيرة لدى الأطفال الآخرين في الأسرة، خصوصاً إذا شعروا بأنهم يتلقون معاملة أقل اهتماماً، وفي بعض الحالات، قد يتجاهل الأهل الاحتياجات العاطفية والنفسية للأطفال الآخرين، بسبب التركيز على الطفل المريض، ما يؤدي إلى تقديم دعم غير كافٍ للأطفال، ويشجع على التمييز، وعندما يُعامل بعض الأبناء بشكل أفضل، أو يتلقون مزيداً من الاهتمام مقارنة بالآخرين، ويشعرون بالتمييز والظلم، ما يزيد من مشاعر الغضب والاستياء، ويؤدي إلى حدوث نزاعات في داخل الأسرة (يوسف، 2020).

وترى الباحثة أن الأفكار التربوية التقليدية تستخدم العنف أداةً تربويةً، وهذا يؤدي إلى العنف الأسري ضد الأطفال، فالبحوث الحديثة تؤكد التربيةَ القائمة على الإقناع، وتعزيز السلوكيات الإيجابية بدلاً من الإكراه، والوالدان يجب أن يكونا حذرينِ، ويوازنا معاملتهم مع أطفالهم؛ لمنع العنف الأسري، فالتواصل وحل الصراعات بطرق بنّاءة مهمان، ويجب تعزيز التوعية بأساليب التربية الإيجابية، وتقديم التدريب والدعم للوالدين، فالديانة والوازع الديني يكونان إيجابيين إذا تم تفسيرهما بشكل صحيح، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية تقوم بدور مهمّ في زيادة مخاطر العنف الأسري، والدعمُ الاجتماعي والاقتصادي يقلل من هذه المخاطر، ويوفر بيئة آمنة للأطفال.

الآثار النفسية والسلوكية للعنف الأسري على الأطفال:

يتأثر الأطفال الذين تعرضوا للضرب والإيذاء، وما ينتج عنهما من حزن وقلق، إلى فقدان بالأمن النفسي، بشكل كبير بطرق مختلفة، منها الاضطرابات الجسدية والتبول اللاإرادي، واضطرابات النوم والأكل والصداع وآلام البطن، بالإضافة إلى القلق والحزن، لذلك؛ فإنّ هناك علاقة وثيقة بين العنف والمشاكل السلوكية، ففي معظم حالات العنف يكون الأطفال ضحايا، وفي السن العمري الذي يبدأ فيه نموهم النفسي غالباً ما يشعر الأطفال بالذنب، لعدم قدرتهم على حماية أنفسهم، وما يثير القلق هو أن أبسط نتيجة هي أن الأطفال يعتقدون أنه يجب إطاعة الفرد إلى الأبد، وليس توافر حقوقه (United Nations, 2017)، ومن أجل كسب احترام الآخرين؛ يجب أن يكون عنيفاً، ويفتقر هؤلاء الأطفال أيضاً إلى المرونة والحوار واحترام مهارات حل المشكلات، وغالباً ما يقوم الأولاد بِدور الآباء العنيفين، ويعاني الأطفال الذين يعانون من العنف مشاكلَ جسديةً، بما في ذلك تأخر في النمو، وصعوبات أو مشاكل في النوم، وتناول الطعام، وفقدان الشهية، وأعراض الربو والأكزيما، وما إلى ذلك، أما المشكلات المعرفية، فمن أبرزها تأخر اللغة، وضعف الأداء التعليمي، وأحياناً الفشل، إضافة إلى المشاكل السلوكية التي تتمثل

بالعدوانية، وضعف التعاطف مع الآخرين، ونوبات الغضب، ونقص المهارات الاجتماعية، وتعاطي المخدرات في بعض الأحيان، وكل هذه الآثار غير المباشرة تعبر عن عجز الطفل عن تلبية احتياجاته، وبناء علاقات دافئة وصحية، مما يضعه في حالة من عدم الرغبة المستمرة في الحصول على الاهتمام والانتباه من الآخرين (غزوان، 2019).

وقد بيّنت دراسة (Exposito & Herrera, 2019) أن الأسرة هي الدعامة والركيزة الأولى لبناء المجتمع، فأغلب الأطفال في المجتمع عانوا من أنواع مختلفة من العنف الأسري في أثناء الطفولة، كترك المدرسة، أو التغيب عنها، وعاشوا في الشارع، ويفتقرون إلى الرعاية الذاتية.

وقد أدى التعرض المتكرر للعنف إلى اضطرابات عصبية، فيصبح الطفل شديد العنف نتيجة لتعرضه لموقف صغير يذكّره بالإساءة التي مر بها في الماضي، أو قد يصبح متخلفاً عاطفياً، ويواجه صعوبة في التركيز، ويتأثر جهاز المناعة، ويتجلى ذلك في مرض الطفل مع وجود أمراض خطيرة مثل السرطان والسكري، ويكون لدى الطفل أفكار مضطربة؛ بسبب عدم القدرة على منع الإساءة، مما يدفعه لإخفاء الإيذاء والعنف ضده، مما يؤدي إلى عدم استقرار انفعالات الطفل، وعدم وجود علاقة مستقرة ومستمرة وثابتة مع الآخرين، لأن تكوين هذه العلاقة هو نتيجة الخبرة المكتسبة من الوالدين وأفراد الأسرة، وفي هذه الحالة، يؤدي إلى فشل الشخصية في العلاقات العامة كالزملاء، أو الخاصة كأفراد الأسرة (بوراس، 2017).

وترى الباحثة أن العنف والإيذاء ضد الأطفال ينتشر في جميع شرائح المجتمع الفلسطيني عامة، وفي شمال الضفة الغربية خاصة، وهو خطير للغاية؛ لِما يسببه من آثار خطيرة، فهو لا يؤثر فقط على الصحة البدنية والعقلية للأطفال، وبقائهم على قيد الحياة، ونموهم الطبيعي، ولكنه يؤثر أيضاً على الأسرة والمجتمع، ويشكل تهديداً للصحة العامة، وأصبح من أكبر الأخطار التي

تهدد وفاة الأطفال وإعاقتهم، ويتجاوز، إلى حد كبير، مخاطرَ الإصابة بالسرطان، وحوادث السير، والمناوشات العامة.

النظريات المفسرة للعنف الأسري ضد الأطفال:

يوجد عدة نظريات تفسر العنف الأسري ضد الأطفال، من أهمها:

أولاً: نظرية التحليل النفسي: إن مفهوم النزوة، وخاصة العناد العدواني، هو مفهوم مبرهن بشكل واضح في التحليل النفسي، إذ توضح موسوعة علم النفس والتحليل النفسي أن فرويد ذكر العدوان في نظريته الثانية عن الغريزة، ويظهر في كتاب (ما وراء مبدأ المتعة) (1920)؛ لأنه يشير إلى العدوان في مرحلة مبكرة، وكذلك في حالة Dora (1900) وLiteel Hanz (1909)، يجب تفسير أن ميل الفرد العدواني هو نتاج القمع، وكل هذا يشير إلى اهتمامه وحرصه المبكر بالعدوان، إذ يميل التحليل النفسي لاعتبار العدوان على أنه كل دافع أو فعل هدفه الهدم والتدمير، ولا يخدم الدوافع الغريزية للحياة، بغض النظر عن ذلك، فإنه يستهدف الذات في سلسلة متصلة من البسيط إلى المعقد والعضوي، ويعتقد فرويد أن الحضارة هي انضباط ذاتي كامل لأفراد المجتمع المتحضر، وهذا الانضباط غير مسموح به للذين لديهم تصريح بتهديد الناس، ويعتقد فرويد أن البشر ليسوا مخلوقين للحضارة، كما أن الحضارة ليست مخلوقة للبشر؛ لأنها تجعله مضطرباً وخائفاً في كل مكان، مما يؤدي إلى الإصابة بالاضطراب النفسي وتدمير الذات، كما يعتقد فرويد ذلك لأنّ كان البشر الأوائل يجرون بعضهم من رؤوسهم طوال حياتهم، مؤذين أعداءَهم بالضرب، ولأن مظاهر الإنسان المعاصر منعته من إظهار السلوك نفسه، مما جعله يصاب بالتوتر والاضطراب النفسي (منصور، 2015).

ثانياً: النظرية السلوكية: تركز هذه النظرية على الأسباب السلوكية والعوامل التي تؤدي إلى حدوث العنف في داخل الأسرة، وتجاه الأطفال، وتقوم هذه النظرية على فهم السلوكات

والديناميات التي تؤدي إلى العنف، بدلاً من التركيز على العوامل البيئية أو النفسية بشكل حصري، وفي هذه النظرية، يُعدُّ العنف الأسري نتيجة لتفاعلات سلوكية تحدث داخل بيئة الأسرة، وتشمل هذه العوامل التعلم الاجتماعي الذي يقترح بأن الأفراد يتعلمون السلوك من خلال الملاحظة والتجربة المباشرة، بما في ذلك العنف في داخل الأسرة، فمثلا، قد يتعلم الأطفال استخدام العنف من والديهم إذا كانوا يراقبون تصرفات عنيفة منهم، ومن تلك العوامل أنه عندما يحصل الشخص على مكافأة، أو يتجنب عقاباً نتيجة لسلوك عنيف، فيزيد ذلك من احتمالية تكرار ذلك السلوك في المستقبل، وعلى سبيل المثال، إذا كان الشخص يحصل على ما يريده عبر استخدام العنف، فيرى ذلك طريقةً فعالة للتعامل مع الصراعات، كما يتأثر الأطفال بشكل كبير بالنماذج السلوكية في بيئتهم، مثل والديهم وأفراد الأسرة الآخرين، فإذا كانت هذه النماذج تظهر سلوكاً عنيفاً بوصفه وسيلةً لحل المشكلات أو التعامل مع الضغوط، فإنّ الأطفال يتأثرون بهذا السلوك ويقتبسونه، إضافة إلى ذلك، فإنّ السلوك العنيف في الأسرة يتكرّر عبر الأجيال؛ نتيجة لتأثير العوامل المذكورة سابقاً، مما يؤدي إلى دور دائري من العنف داخل الأسرة، وأخيراً تهدف النظرية السلوكية إلى فهم كيفية تطور السلوك العنيف في داخل الأسرة، وكيف يمكن تداركه والتدخل لمنعه، من خلال التركيز على تعلم السلوك، وتغيير الديناميات السلوكية ضمن البيئة الأسرية (Niolon, 2017).

ثالثاً: نظرية التعلم الاجتماعي: تسمى هذه النظرية بنظرية "النمذجة" في أدبيات علم النفس، ولعل عالم النفس (باندورا) من أبرز المفكرين الذين تنتمي إليهم هذه النظرية؛ فهي تركز على كيفية حصول الأفراد على أشكال مختلفة من سلوكهم، ويعتقد أن الفرد يتعلم سلوكه من خلال تعرضه لأنماط السلوك التي يشاهدها ويلاحظها في البيئة والتأثر بها، وأن محاصرته والمجتمع الذي نشأ فيه، أو مشاهدته في وسائل الإعلام، دفعه إلى تبنّي بعض هذه النماذج السلوكية، وتؤكد

النظرية أيضاً أن الأفراد يتعلمون سلوكات جديدة من خلال التعزيز أو العقاب الصريح، فعندما يرى الفرد النتيجة الإيجابية المثالية للسلوك الذي يراقبه تزداد إمكانية تقليد السلوك والمحاكاة وتبني السلوك، وإذا تم تطبيق فرضية هذه النظرية على العنف، فإن العنف هو سلوك تعليمي مكتسب يتعلمه الفرد من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، إذا نشأ في أسرة أو مجتمع عنيف، فعندئذ سيتدخل، ويصبح جزءاً من شخصيته، التي ستظهر في سلوكه المستقبلي (Hirschel *et al.*, 2017).

رابعاً: نظرية المصدر والتبادل: ظهرت النظرية لأول مرة في عام 1971، وأثارت لأول مرة قضية عنف الزوج ضد زوجته، ويعدُّ رائد هذه المدرسة (وليم جود)، الذي أراد أن يبين الدوافع للجوء الزوج إلى العنف ضد زوجته، وإيجاد الدليل في تفسير سلوك العدوان والعنف، وتوصل (وليم جود) إلى أنه كلما زادت الموارد المتاحة للزوج زادت قوته، لذلك قل ميله إلى استخدام العنف، حيث يستخدم الأفراد العنف عندما يدركون أن مصادرهم الأخرى غير كافية، لذلك يمكن اعتبار العنف بمثابة سيطرة الزوج الاجتماعية على زوجته، أو بعبارة أخرى، اللجوء إلى العنف الذي يظهر عندما تفشل أساليب الضبط الاجتماعي التي لا تحقق الهدف المنشود المتمثل في انقياد الزوجة للزوج (Child Welfare Information Gateway, 2021).

خامساً: نظرية الإحباط/ العدوان: تستند النظرية إلى الفكرة الأساسية القائلة: إنّ العدوانية هي دائماً نتيجةٌ للإحباط، فعندما يكون الفرد غير قادر على تحقيق هدفه، فإنه سيحفز دافعه العدواني، مثل الجوع والعطش، ووفقاً لهذه النظرية، فإن العنف ليس حالة فطرية، بل هو استجابة الفرد للإحباط الذي يعاني منه في البيئة الخارجية التي يعيش فيها، أما مصادر الإحباط، فيمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: عوائق، ونواقص، وصراعات، تشمل العوائق الظروف الطبيعية، والأعراف الشخصية والاجتماعية الأخرى، والرقابة الأبوية، أما النواقص، فتتضمن عوامل، مثل الجفاف،

ونقص الموارد الطبيعية، ونواقص الإنسان، أمّا الصراعات، فتحدث عندما يكون للإنسان عدة دوافع نشطة في الوقت نفسه، وتعتقد النظرية أن مستوى الهجوم ونوعه مرتبطان بخطورته، فإن توقع العقوبة يؤدي إلى عمليات نقل عدوانية أو تحويلات لأهداف بديلة تتعلق بمصدر الإحباط، وتختلف القوة المستوحاة من العنف وفق الارتباط بين المصدر الفعلي للإحباط والمصدر البديل، لأن دافع العنف يتناقص مع تناقص التناسق بين الهدف الأصلي والهدف البديل، والعكس صحيح، فنظرية التحليل النفسي، وما يرافقها من الإزاحة والتنفيس، كلتاهما تشيران إلى عملية تحويل العدوان إلى هدف أقل مباشرة لتحقيق حالة من الراحة (Charles *et al.*, 2019).

وترى الباحثة، من خلال عرض النظريات السابقة، أنّ النظرية السلوكية ونظرية التعلم الاجتماعي تقدمان تفسيراً مباشراً للعنف الأسري ضد الأطفال، إذ تركزان على السلوكات والعوامل البيئية التي يتعلمها الأفراد في داخل الأسرة، والتي تؤدي إلى حدوث العنف، وفي إطار هذه النظرية، يُعدُّ العنف الأسري نتيجة لتفاعلات سلوكية تحدث في داخل بيئة الأسرة، مثل التعلم من النماذج السلوكية العنيفة، وتكرار السلوك المؤدي إلى العنف نتيجة للمكافآت والعقوبات.

معالجات ظاهرة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن أن نبين بعض الآليات التي يتم من خلالها مواجهة العنف الموجه ضد الأطفال، من خلال تبنّي استراتيجية إرشادية متكاملة، تهدف إلى حماية الطفل، والعمل على توفير كل ضروريات النمو السليم له (عمار ومذكور، (2019))، وذلك بما يأتي:

1. العمل على زيادة الوعي الأسري، وذلك من خلال تكثيف البرامج المتعلقة بالأسرة والمجتمع، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول خطورة العنف الموجه

ضد الأطفال، وفي هذا الإطار، يمكن الاستفادة من عدة مؤسسات اجتماعية، من بينها الأسرة (حجازي، 2019).

2. تحتل الأسرة مكانة مهمة في مواجهة ظاهرة العنف ضد الأطفال، إذ تُعدُّ المتسبب الرئيس فيه، لذلك؛ يمكن التعامل مع الأسرة عن طريق الإرشاد النفسي العائلي نحو تجنب سلوكيات العنف للأطفال، نظرا للآثار السلبية الناجمة عنه، وذلك بغرض التقليل من حجم هذه الظاهرة، فيمكن للأسرة إرشاد الأطفال، وتوعيتهم بخطورة السلوكات العنيفة الممارسة، ومحاولة توجيهم للتعامل بحكمة (عطية، 2019).

3. على المستوى التعليمي، يمكن تأكيدُ وجود حاجة ماسة للإرشاد النفسي في كل المستويات والمراحل التعليمية، بُغيةَ تعليم الأفراد خطورة ممارسة العنف على الأطفال، فأطفال اليوم هم جيل الغد، ولا ضير من أن نستثمر فيهم من خلال عملية مواجهة العنف ضد الأطفال.

4. أصبحت وسائل الإعلام والاتصال في العصر الحالي أهم وسيط للوصول إلى عقول الأفراد ووجدانهم، فلا حرج من استعمال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في نقل مبادئ التعامل الإيجابي مع الأطفال، مع توضيح طرائق التربية الحديثة للأطفال، حتى يتم تثقيف أولياء الأمور بطريقة سليمة تنتفي فيها سلوكات العنف لتربية الأطفال، مع إمكان عرض حالات لأطفال تم تعنيفهم، وانعكاس ذلك من خلال الآثار الوخيمة على الطفل وأسرته، حتى تكون نموذجاً يجب تفاديه، كما تعرض نماذج محببة في التعامل مع الأطفال، حتى يتم اكتسابها وتجسيدها من طرف أولياء الأمور (علي، 2020).

5. هناك قناعة تامة بأن معالجة ظاهرة العنف الموجه ضد الأطفال مسؤوليةٌ اجتماعيةٌ وأخلاقيةٌ، ولم تَعُدِ الحكومات وحدها المسؤولَ عنها، فلا بد للأحزاب السياسية، ومختلف الجمعيات المحلية

والوطنية، أن تعمل جاهدة لسنِّ قوانين رادعة لمن يعنف الأطفال بأيّ شكل من الأشكال، كما تنظم ملتقيات توجيهية للتقليل من سلوكات العنف الموجه ضد الأطفال (خليفة، 2018).

وترى الباحثة، إضافةً لما سبق، بروزَ أهمية دور التكافل النفسي والاجتماعي مع الأطفال الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية، مع تشديد عقوبة الاعتداءات الجنسية إلى أقصى حدّ؛ لما تسببه من تدمير ذاتي للطفل ولمستقبله، ومحاربة الدولة والمجتمع وكلّ الفاعلين في الحياة الاجتماعية ظاهرةَ عمالة الأطفال.

الخدمات المقدمة للأطفال المعرضين للعنف الأسري

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدمات متنوعة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من ضمنها:

1. تقديم برامج توعية وإرشاد وقائية للأسر والطلاب من خلال شبكات حماية الطفولة، وبرامج دعم نفسي واجتماعي.

2. متابعة دورية لعدد (30) حضانة مرخصة ومساعدتها وفق الإمكانات؛ تدعيماً لموافاتها لشروط استحقاقها للترخيص، وعلى مدار العمل منذ عام 2007، تم إغلاق 64 حضانة؛ لعدم مطابقتها لشروط دور الحضانة، كما يوجد ملف حضانتين في الدائرة القانونية للوزارة، للبتِّ في استحقاق منحها للترخيص، كما يتم تنظيم دورات للعاملات في دور الحضانة من وقت لآخر؛ لإكسابهم المهارة والقدرة اللازمة على رعاية فئة الأطفال (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

3. متابعة قضايا محاولات الانتحار، وتقديم الدعم والمساندة لهذه الحالات، والعمل على الحدّ من هذه الظاهرة، والتوجيه والإرشاد وبرامج الوقاية والدعم النفسي للمنتحر، وتقوية الروابط الأسرية والإرشاد العائلي.

4. برامج دعم نفسي واجتماعي، وتقديم برامج الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال وذويهم، وإلحاق بمؤسسات إيوائية، مثل قرية SOS، وبرامج إسناد عائلية لدعم الأسر أو الأفراد الذين يحتضنون

هؤلاء الأطفال، وبرامج دعم نفسي واجتماعي، ومتابعة للحاضنين (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

وترى الباحثة أن العلاقة التشاركية بين وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى تعتمد على التعاون والتنسيق المشترك، لتحقيق الأهداف الاجتماعية، وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع الفلسطيني، وتشمل العلاقة التشاركية تقاسمَ الموارد المالية والبشرية والتقنية بين وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الشريكة.

دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال:

يوجد دور بارز وكبير للأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال، من ذلك:

أولاً: مساعدة الطفل على إشباع احتياجاته، والنظر إليه باعتباره ضحية الظروف الأسرية، ومساعدته على تحقيق توافقه النفسي، ومساعدة الأطفال المُساء إليهم (كأنساق فردية) على تحسين علاقاتهم الاجتماعية مع الأخوة والزملاء، ومواجهة الضغوط النفسية التي يواجهونها، وتكوين صداقات، ومساعدة الطفل على ممارسة أنماط سلوكية جديدة، وتعلم الضبط الذاتي، ومواجهة العصبية المفرطة في التعامل مع الآخرين، ودراسة احتياجات الطفل المُساء إليه، وميوله ورغباته، ومساعدته على التفاعل الاجتماعي السليم، وتقديم أساليب المساندة المادية والمعنوية والمعرفية له (الزهراني، 2019).

ثانياً: دراسة الأسرة والتعرف على العوامل المسببة للإساءة للطفل، التي نتج عنها عدم شعور الطفل بالأمان والراحة، والمساهمة في حل الخلافات والصراعات الموجودة بين الوالدين أو الأبناء، والعمل على تحسين العلاقات في إطار النسق الأسري، والمساهمة في توفير الموارد

والظروف التي تساعد على وجود بيئة أسرية سليمة لتربية الطفل لتحقيق التوافق الأسري (عبد الله، 2020).

ثالثاً: طرح قضية الإساءة الوالدية، وبحث الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء انتشارها، وما يعانيه هؤلاء الأطفال من إهمال، وسوء معاملة، وعنف، خلال الندوات بالمدارس، وتوعية الطلبة وأولياء أمورهم بالمشكلة، واستخدام أساليب التوعية والمداخل الوقائية للخدمة الاجتماعية في توعية الآباء والأمهات بخطورة هذه المشكلة والآثار المترتبة عليها، ودمج الأطفال مع أسرهم، ومحاولة ربط البرامج والخدمات المقدمة للأطفال المساء إليهم، بالسياسات الاجتماعية على مستوى الدولة، لوضع برامج تساعد الطفل على اكتساب مهارات التعامل، وتسهم في مواجهة بعض مشكلاته (هتان، 2019).

وترى الباحثة أن أهمية دور الاخصائي الاجتماعي في داخل المجتمع يتمثل في القيام بتوعية الأزواج بأهمية الحياة الأسرية وأهمية المعاملة الحسنة للأطفال، ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين، من خلال عملهم في مؤسسات رعاية الأسرة، ومنظمات المجتمع المدني، المساعدةُ على تطوير عمل المؤسسات التي يكون لها برنامج عمل لمواجهة العنف الأسري.

تعريف وزارة التنمية الاجتماعية

يوجد عديد من التعريفات لوزارة التنمية الاجتماعية، منها تعريف بسيسو وأبو الروس، (2019) بأنها إحدى أجهزة السلطة التنفيذية التي تسعى إلى إرساء المجتمع السليم والتنمية المستدامة، وضمان الحياة الكريمة للإنسان الفلسطيني، ورفع مستوى معيشته بديناميكية، تؤدي إلى الاعتماد على الذات، والتحول من مجتمع متعاون إلى مجتمع استثماري يحقق الأهداف المنشودة.

وعرّفها سلطان، (2021) بأنها هي الوزارة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية في دولة فلسطين، مثل معالجة الفقر، وتنظيم الجمعيات الخيرية، ورعاية الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، والتنمية الشاملة، والأمن الاجتماعي، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وإغاثة المنكوبين بسبب الطوارئ، وغيرها من القضايا الاجتماعية في فلسطين.

ويعرّف Kelleher, (2017) وزارة التنمية الاجتماعية بأنها الوزارة المعنية بالعمل الاجتماعي، وتوفير الضمان الاجتماعي الشامل، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وتقديم المساعدات العينية والنقدية، والإشراف على الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية، بما يتفق مع القوانين والأنظمة، والإشراف على الأحداث ومراقبة سلوك الجانحين منهم، بالإضافة إلى دورها في رعاية الطفولة والأمومة وشؤون الأسرة، ومكافحة التشرد والتسول، ولها دور في مكافحة البطالة، والحدّ من الفقر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة (عبد الرحيم، 2019).

أما وزارة التنمية الاجتماعية، فهي وزارة حكومية في دولة فلسطين، تأسست؛ لتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحسين جودة حياة المواطنين الفلسطينيين، وتعمل الوزارة على تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج الاجتماعية، التي تغطي مجموعة متنوعة من القضايا والاحتياجات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

وتعرِّف الباحثة وزارة التنمية الاجتماعية بأنها المقدِّم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية على امتداد أرض الوطن، التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والأمن الاجتماعي لكل أسرة فلسطينية، وصولاً للرفاه الاجتماعي، وعلى أسس المساواة دون تمييز عرقي، أو جنسي، أو عَقَدِي، أو طائفي، في إطار عملية تنسيقية شاملة بين القطاع الرسمي والأهلي والخاص.

الأهداف العامة لوزارة التنمية الاجتماعية

تهدف وزارة التنمية الاجتماعية إلى ما يلي (مناصرة، 2018):

1. تحسين المستوى المعيشي للفئات المهشمة في المدن والريف والمخيمات.

2. تطوير البرامج الاجتماعية الخاصة بفئات المَعوقين والأطفال والمرأة والأحداث والمتسربين من المدارس.

3. رفع مستوى التعاون والتنسيق مع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني، لتحقيق تنمية شاملة متكاملة للمجتمع الفلسطيني.

4. تعزيز الاعتماد على الذات، والقضاء على التبعية الاقتصادية القائمة، من خلال تنمية الموارد البشرية المحلية، وتفعيل التجمعات الفقيرة.

5. تمكين القدرات المؤهلة من المشاركة الفعلية في العملية الإنتاجية للمجتمع.

6. دعم استقرار الأسرة وتماسكها باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع.

7. رفع مستوى الوعي المجتمعي؛ بهدف تعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية، ومكافحة الظواهر السلبية في المجتمع.

8. تحسين مستوى أداء الوزارة وقدراتها؛ للرقي بخدمات الرعاية الاجتماعية إلى أفضل مستوى.

ومن الأهداف الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين ما يلي (غانم، 2019):

1. المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختلفة.

2. توفير الرعاية والحماية الخاصة بالتجمعات البشرية المختلفة، من خلال مراكز الرعاية الحكومية والأهلية ووحداتها.

3. رفع مستوى الكفاءة المهنية لمؤسسات الوزارة ومراكزها الاجتماعية وللعاملين فيها.

4. تنظيم عمل المؤسسات والجمعيات المختصة بالعمل الاجتماعي، والسعي الدائم على دعمها لتبقى قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطينيين خاصة في الظروف الصعبة.

5. تفعيل التجمعات الفقيرة وتعزيز الاعتماد على الذات، وإدخال القدرات المؤهلة في عملية المشاركة الفعلية في الدورة الإنتاجية للمجتمع.

6. حماية المجتمع الفلسطيني من المشكلات الاجتماعية، والظواهر السلبية المختلفة التي تنعكس سلباً على الأسرة، وعلى جميع أفرادها.

8. توفير الرعاية الخاصة بالأسرة وتنمية قدراتها وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بقضاياها.

9. ضمان حقوق الطفل الفلسطيني، وحماية الأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين ورعايتهم وتأهيلهم، ورعاية والأيتام والمسنين، وتأهيل المتسربين من المدارس وتدريبهم، وحماية ضحايا العنف من النساء والأطفال، في تأمين مراكز خاصة بهم (Fredric & Fredjr, 2017).

11. توفير الإرشاد الاجتماعي والنفسي للأسرة، من خلال برامج تمكّنها من تجاوز المصاعب والمشاكل التي تتعرض لها.

وترى الباحثة، إضافة لما سبق، أنّ وزارة التنمية الاجتماعية تحقق عدة أهداف أخرى، هي: تطوير أنظمة مساعدات اجتماعية وتمكينية للفقراء والمهمشين، وتطوير الخدمات الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتطوير نظام اجتماعي وطني.

الخدمات التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية:

إن من أهم الخدمات التي تعكفُ وزارة التنمية الاجتماعية على تقديمها هي: توثيق الجمعيات الخيرية، والاطلاع على الأعمال الخاصة بها، واعتماد دور الحضانة ومراكز التربية الخاصة، والعمل على إنشاء المساكن، وتقديمها للمحتاجين لها، فضلاً عن صيانة التّالف منها، وتقديم

مبالغ مالية على هيئة قروض؛ بغرض القيام بمشاريع تدعم الإنتاج المحلي، وإتاحة عناية خاصة للأفرادِ من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: الأطفال الفاقدين للسند الأسري، والنساء اللواتي تعرضْنَ للتعنيف من أسرهن، بالإضافة إلى الأحداث الخارجين عن القانون، والمسنين الفقراء، والأشخاص من ذوي الإعاقة.

ومن أهم الخدمات الأخرى التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين (مناصرة، 2018):

1. النهضة بالمجتمع المحلي، والانتفاع الأمثل والأكبر بالموارد المجتمعية.
2. إعداد برامج عمل تطوعية اجتماعية، والسعي لإشراك مختلف فئات المجتمع؛ لتوفير الخدمات المجتمعية التي يحتاجها المواطنون.
3. العمل على تحسين العلاقات الأسرية، ووقايتها من مظاهر الانهيار؛ نظراً لكونها اللبنة الأساسية للمجتمع، وكلما كانت صحية أكثر، أنتجت مجتمعاً محلياً صحياً (تفال، 2021).
4. الحدُّ من أشكال الفساد والجنايات، والتخلص من الآثار التي نتجت عنها.
5. تفعيل دور المحتاجين في المجتمع، وذلك عن طريق توفير الضروريات مما يحتاجونه.
6. تقديم الموارد اللازمة لنجاح المشاريع التي تدعم المجتمع المحلي، وتسعى للنهوض به (عبد الرحيم، 2019).

وترى الباحثة أن الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، إضافة لما سبق، هي: إنماء جودة حياة المواطنين، وتحسين العمل الاجتماعي الذي يسعى لتطوير المجتمع، وتشريع سياسات اجتماعية شاملة، والعمل على الاستغلال المثالي للعلم والمعرفة في تقديم الخدمات متميزة، وتقوية العلاقات المعتمدة على العمل؛ لغايات تطوير المؤسسات، سواء كانت دولية أم محلية.

دور وزارة التنمية الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال:

يُعدُّ العنف الأسري ضمن الشأن العائلي، ولا يصرَّح عنه إلا في حالات قليلة، لكنَّ الدراسات تشير إلى أن الضحايا الأساسيين للعنف الأسري هم الإناث: الزوجة، والابنة، والأخت، والأم، ثم الأطفال من الجنسين والمسنين، وأن الذكور، في الغالب، هم من يمارسون العنف الأسري، الذي يقوم، في الأغلب، على التمييز القائم على النوع الاجتماعي والسنّ، ويرتبط التمييز بصور نمطية مستندة إلى رؤية ثقافية للأنوثة والذكورة، بالإضافة إلى فهم محدد لعملية التنشئة الاجتماعية، وتعطي هذه الصور الذكورَ ذريعةَ تعنيف الإناث، والكبارَ حقَّ تعنيف الصغار وتبرّره، لذا؛ تميل الضحايا من النساء والأطفال أحيانا إلى السكوت عن الإساءة لسنوات عدة؛ لاعتمادهم اقتصادياً على المسيء (أبو دواس، 2020).

ويعتمد الأخصائي الاجتماعي، في عمله مع حالات العنف الأسري، على إطار نظري، يتضمن عديداً من النظريات العلمية، مثل: نظرية الاتجاه التحليلي الفرويدي، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية المصدر والتبادل، ونظرية الإحباط/ العدوان، ونموذج حل المشكلات، والعلاج الأسري، واتجاهات الممارسة المتنوعة، التي تركز فيها على فهم العملاء ومشكلاتهم في إطار الأنساق البيئية والاجتماعية، التي تؤثر على سلوكهم وردود أفعالهم نحوها، والتأثير المتبادل بينهم، وتوفير الأساليب اللازمة للتعامل معها، وعلاج سوء الأداء الاجتماعي والنفسي، وجوانب العجز من المنظومة الأسرية التي تتسبب في ممارسة العنف الأسري في داخل الأسرة، وخاصة اتجاه الأطفال (حواس، 2021).

ويتطلب العمل مع حالات العنف الأسري ضد الأطفال تدخلًا مهنيًّا ناجحًا، ويقصد بالتدخل المهني خطواتٌ إجرائيةٌ مخططةٌ يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في أثناء عمله، مع العملاء لمساعدتهم على حل المشكلات، باستخدام أساليب مهنية ترتبط بالمشكلة، وبأغراض المؤسسة

وأهدافها، ومن المهم أن ترتبط الأهداف الرئيسة للتدخل المهني بإحداث التغيير في كل من النسق الشخصي والنسق المجتمعي؛ لأن التغيير في جانب واحد فقط لن يُحدث العائد ذا التأثير المطلوب (العتيبي، 2022).

ويمكن أن نلخّص دور الأخصائي الاجتماعي من خلال قيامه بالأعمال التالية، أو المساهمة فيها: توفير الوعي الكافي لدى أفراد المجتمع حول العنف الأسري ضد الأطفال وأضراره وسلبياته على نمط حياتهم ومسيرة تعلمهم وسلوكياتهم المستقبلية، ويُسهم في توفير كلّ الحلول للمشكلات التي يتسبب بها العنف الأسري ضد الأطفال، وتؤثر على تنشئة الأطفال الاجتماعية، والقيام بالبحوث والدراسات للتعرف على كيفية مواجهة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري ضد الأطفال، والحدّ من أضرارها في مجال التنشئة الاجتماعية، ووضع خطة العمل التي من خلالها يتم دراسة كلّ المشكلات التي تنتج عن العنف الأسري ضد الأطفال والحدّ من تأثيراتها، والعمل على التنسيق مع المؤسسات والجمعيات للمساهمة في توفير الوعي الكافي حول أضرار العنف الأسري ضد الأطفال، من خلال عقد الندوات وعمل اللقاءات مع أولياء الأمور، والعمل على حل المشكلات أو الصراعات أو التناقضات، التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية للطفل (McCrory *et al.*, 2017).

وترى الباحثة أن التدخل المهني يعني الانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة حل المشكلة، وذلك من خلال معرفة أبعاد المشكلة، وتحديد ما يجب عمله لمواجهتها، وكيفية ذلك وبواسطة النتائج المراد الوصول إليها، وإن نجاح الإخصائي الاجتماعي في عمله مع حالات العنف الأسري ضد الأطفال يتطلب تبني استراتيجيات كإطار عمل ممنهج؛ من أجل تقديم برامج علاجية ناجحة.

خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال:

تضع وزارة التنمية الاجتماعية خطة وطنية للتوعية بمشكلة العنف الأسري، يشارك في صياغتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، سواء الاجتماعية أم التعليمية أم النفسية أم العمالية أم الاقتصادية، للحدّ من العنف الأسري (بدر، 2018)، وتهدف إلى تقديم الخدمات التالية:

1. نشر مخاطر العنف الموجّه تجاه الأطفال وأشكاله وأنواعه، وتوعية الأسرة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعيّة، كالمؤسسات التعليميّة، والمساجد، ودور الشباب.
2. تشريع القوانين والأحكام الخاصّة بالأطفال المتعرّضين للعنف بأشكاله وضمان حقوقهم.
3. المتابعة المستمرة للأطفال الذين تعرضوا للعنف، وتقديم الدعم النفسي من خلال برامج الإرشاد النفسي في المؤسسات التعليميّة، وخلال جميع المراحل (الحسني، 2016).
4. تنظيم الجلسات التوعويّة، والدورات التأهيليّة للأسرة وأولياء الأمور؛ لشرح مخاطر ممارسة العنف تجاه الأطفال وأشكاله، بالإضافة إلى ذكر أهم طرق التنشئة الأسرية السليمة وأساليبها.
5. مجابهة ظاهرة العمل للأطفال دون سن العمل القانونيّ واستغلال جميع المؤسسات المجتمعيّة والأهالي وأصحاب العمل لهم.
6. تقديم الدعم والمساندة الاجتماعيّة بجميع أشكالها، وبأقصى درجاتها تجاه الأطفال المتعرّضين للاعتداء والعنف الجنسي، نظراً لشدة تأثير الأضرار التي تُصيب نفسية الطفل واتجاهاته ومستقبله (حمد، 2021).

وإضافة إلى ما سبق، فإن وزارة التنمية الاجتماعية تشترك مع عديد من شبكات الحماية والمؤسسات الأخرى، من خلال تقديم الخدمات التالية:

1. نشر الوعي الديني من خلال المدارس والمراكز والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والطفل للوقاية من العنف الأسري.

2. عقد ندوات توعوية للأسر الفلسطينية لكلا الجنسين نحو العنف الأسري ومخاطره على الأسرة خاصة، والمجتمع عامة، في جميع مؤسسات المجتمع المدني (عبد الرحيم، 2019).

3. على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أن تشارك في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية، من خلال نشر المعلومات التي تعرف ضحايا العنف، وترشدهم من خلال عرض قصص لحالات عنف حدثت في المجتمع الفلسطيني، لأجل زيادة الوعي الأسري بنبذ العنف الأسري (مناصرة، 2018).

4. توفير قاعدة بيانات خاصة بالعنف الأسري، وجرائمه ضد المرأة والطفل والأخوة وكبار السن.

5. العمل على حل المشكلات والصعوبات التي تواجه الأسرة كالتفكك الأسري، والفقر، وغيرها من المشاكل التي لها تأثيرها على حياة الأسرة وصحتها النفسية (تفال، 2021).

6. تدريب الطفل على احترام القيم الاخلاقية والروحية، مثل: التعاون، وتبادل الثقة بين الأفراد، والاعتماد على النفس، والمعاملة الصريحة المستقيمة، وضبط النفس والإحساس بالمسؤولية، فإذا لم يدرّبه على هذه الصفات في الأسرة، فسيعجز عن ممارستها في حياته الاجتماعية بعد ذلك.

7. توفير المناخ الصحي للأسرة، ويحتاج ذلك إلى وعيٍ وفهمٍ من الوالدين؛ فحاجات الطفل النفسية، وطرق إشباعها والعوامل التي تؤدي إلى استقراره، وتدعيم شعوره بالقبول والثقة، ممكنة من الإحساس بالاطمئنان لهذا العالم الكبير من حوله، وتحمل مسؤوليات الحياة فيه بكفاح ونجاح (سلطان، 2021).

8. إشباع الحاجات النفسية للطفل: ينبغي إشباع الحاجات النفسية للطفل في مراحل العمر المختلفة، بطرق سويّة، وهي الحاجة الي الحبّ والأمن والعطف والنجاح، وكذلك إشباع حاجات الطفل النفسية إلى الراحة والترفيه عن طريق المسارح ودور السينما، ووسائل الإعلام المختلفة، وكل هذه الأنواع من الترفيه تعلمه طريق الصبر وقوة التحمل، وتساعده على التكيف في المواقف المختلفة التي يقابلها (غانم، 2020).

وترى الباحثة، إضافة لما سبق، أنّه يمكن التنسيق مع الأسرة حول أساليب المعاملة الوالدية لهم من خلال اتباع أساليب العقاب بطريقة سلمية منذ الصغر، تؤدي إلى تعريف الطفل بالخطأ والصواب، شريطةَ أن يخلو العقاب من روح العنف.

ثانياً: الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية، وهي كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

هدفت دراسة النمري، (2022)، وعنوانها "أهمية تحديد أدوار المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل"، إلى التعرف إلى أهمية تحديد أدوار المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل، ومن ضمنها وزارة التنمية الاجتماعية في مصر، التي تتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل من الإساءة، ولتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (45) فقرة، وكان مجتمع الدراسة ممثلاً في أولياء أمور الأطفال المعنفين في القاهرة، اختيرت عيّنة منهم بلغ حجمها (80) مبحوثاً، واستخدم برنامج (SPSS) الإحصائي؛ لتحليل معلومات الدراسة، وتبين من نتائجها أن هناك عديداً من المؤسسات، أهمُّها مؤسسات التنمية الاجتماعية، التي تعمل على حماية الأطفال المعرضين للعنف الأسري، وخاصة ذوي الأعمال الصغير تحت 10 سنوات،

كما أن هذه المؤسسات تتعامل مع حالات حماية الأطفال من حالات العنف الأسري، وخاصة قضايا الاعتداءات الجنسية، كما بينت الدراسة أن 75% من الأطفال في مصر قد تعرضوا للعنف الجسدي من الأسرة، وقد قامت المؤسسات الاجتماعية بتوفير برامج خاصة، كمتابعة الأطفال المعرضين للعنف، من خلال الجلسات الإرشادية، والمتابعة بشكل مستمر للأطفال المعرضين للعنف مع أسرهم ومحيطهم الاجتماعي، كما تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير مكان السكن، والعمر، والمؤهل العلمي.

وهدفت دراسة صابر، (2022)، وعنوانها " الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي كممارس عام بلجنة حماية الطفل"، إلى تحديد الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي بوصفه ممارسا عامّا بلجنة حماية الطفل بمركز سوهاج، وكذلك تحديد ما حققته لجنه حماية الطفل في الوقاية من الإساءات، وتعد الدراسة من نمط الدراسات التقويمية، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (30) فقرة، وكان مجتمع الدراسة ممثلاً في الأخصائيين الاجتماعيين العاملين داخل لجان حماية الطفل في مركز سوهاج، ومجموعة من طلاب المرحلة الإعدادية بالصف الثالث في مدارس قرية السلاموني، وقرية صوامعة في سوهاج، وتكونت عيّنة الدراسة من (60) أخصائي اجتماعي، و(140) طالب وطالبة منهم، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، وكانت نتائج هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، كان من أهمها أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بأدوار متعددة لحماية الأطفال، منها أنه يساعد في تمكين اللجنة من إجراء البحوث والدراسات في مجال وقاية الضحية، ودراسة العوامل المجتمعية المسببة للإساءة، للوقوف على أكثر العوامل انتشاراً للحد منها، ومساندة الطفل في التعبير عن رأيه بحرية، وتوعية الأطفال بكلّ أشكال الإساءة، وقد أوجدت الدراسة فروقاً تبعاً لمتغير الجنس ولصالح

الذكور من الأخصائيين والطلاب، في حين لا توجد فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير مكان السكن، العمر للأخصائيين الاجتماعيين.

وتناولت دراسة الشهراني، (2021)، وعنوانها " الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً"، دورَ الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً، وأهمها ظاهرة العنف الأسرى، ودور مؤسسة التنمية الاجتماعية في الحدّ منها، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (30) فقرة، وكان مجتمع الدراسة ممثلاً في المرشدين في المدارس السعودية في الرياض، وتكونت عيّنة الدراسة من (100) مرشد ومرشدة، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، ومن أهم نتائج الدراسة أنه يوجد دور مرتفع للخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال، من خلال توفير عديد من الخدمات، أهمها الإرشاد الأسري للأطفال وأسرهم، وتقديم خدمات المتابعة مع المؤسسات التي تسهم في توفير الحماية، كبيوت الإيواء التي توفر الحماية من العنف الممارس ضد الأطفال من أسرهم، كما أنه يتوافر عديد من الخدمات المقدمة من مؤسسات التنمية الاجتماعية، لتوفير الوعي الأسري حول تجنب العنف الممارس ضد الأطفال، إذ أوجدت فروقا تبعاً لذلك بالنسبة لمتغير الجنس، ولصالح المرشدات الاجتماعيات، كما أنه لا يوجد فروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لديهم، وعدم وجود فروق تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية.

وهدفت دراسة جهشان، (2021)، وعنوانها "دور المؤسسات الاجتماعية والمدنية في حماية الأطفال من العنف الأسري"، إلى تسليط الضوء على دور المؤسسات الاجتماعية والمدنية في حماية الأطفال من العنف الأسري، إضافة إلى دور الإعلام في الكشف عن حالات العنف

الأسري ضد الأطفال المعرضين للخطر أكثر من غيرهم، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (40) فقرة، وكان مجتمع الدراسة مكوناً من المرشدين في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، وتكونت عيّنة الدراسة من (100) منهم، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، ومن أهم نتائج الدراسة أنه يوجد دور للإعلام في الكشف عن حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال المعرضون للخطر من أسرهم، إضافة إلى توفير الحماية للأطفال في المؤسسات الاجتماعية الإيوائية، وخاصة الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء الجسدي والنفسي، وأحياناً الجنسي من الأسرة، كما تتوافر الشراكة الفعالة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والإعلام؛ لتشجيع خلق بيئة إدارية وتشريعية تدعم دور قضايا حماية الأطفال من العنف الأسري، كما لا توجد فروق في دور وسائل الإعلام في حماية الأطفال المعرضين للخطر من الناحية الأخلاقية والقانونية ودور الإعلام في الكشف عن حالات العنف الأسري ضد الأطفال تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

وهدفت دراسة المطيري، (2020)، وعنوانها "الحاجات المعرفية للأخصائيين للتعامل مع العنف ضد الأطفال في إطار الممارسة العامة: دراسة ميدانية مطبقة على الأخصائيين العاملين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض"، إلى التعرف إلى الحاجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعية للتعامل مع العنف ضد الأطفال في إطار الممارسة العامة، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، وقد استخدم الاستبيان أداةً لجمع البيانات والمكون من (35) فقرة، وكان مجتمع الدراسة ممثلاً في الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، واختيرت عيّنة منهم بلغ حجمها (33) مفردة، ومن خلال استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومعالجتها إحصائياً، ومن أبرز النتائج أن نسبة

الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع حالات العنف ضد الأطفال بلغت 87%، وأن أبرز الحاجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين المرتبطة بعمليات الممارسة المهنية تمثلت في حاجة الأخصائيين الاجتماعيين المرتبطة ببداية التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال، وذلك بنسبة 90%، ونسبة الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين لأسس الممارسة المهنية في إطار الممارسة العامة عند التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال بلغت 89%، وأبرز هذه الحاجات تمثلت في حاجة الأخصائيين الاجتماعيين لمهارات الممارسة العامة عند التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال بنسبة 91%.

وقد هدفت دراسة غانم، (2020)، وعنوانها "دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفولة"، إلى التعرف على دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفولة من العنف الأسري، إضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية، وتوفير كلّ الخدمات التي تقدم الحماية للأطفال من الاعتداءات الجسدية والجنسية الممارسة ضد الأطفال، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (54) فقرة، وتمثل مجتمع الدراسة في أولياء أمور الأطفال في قطاع غزة فلسطين، واختيرت عيّنة الدراسة منهم، وبلغ حجمها (100) وليّ أمر، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمُّها أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على توفير جميع الخدمات والبرامج المقدمة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال توفير سبل الوقاية من العنف الأسري، التي يقوم نظام الحماية من الإيذاء بتوعية الأسر بأساليب التعامل الاجتماعي للحد من العنف الأسري ضد الأطفال، والمساهمة في رفع مستوى وعي الوالدين بأدوارهم ومسؤولياتهم تجاه أطفالهم، وحمايتهم من كلّ أشكال العنف الأسري، وخاصة العنف اللفظي والجسدي، وتوفير البيئة المناسبة، وقد تبين أنه لا يوجد فروق بين أولياء الأمور

في دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفولة من العنف الأسري تعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان العمل، كما توجد فروق تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولصالح (10 سنوات فأكثر).

وقد هدفت دراسة خليفة، (2018)، وعنوانها "مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره على المجتمع واستراتيجيات الحدّ من هذه الظاهرة"، إلى التعرف على مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره على المجتمع، واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة، مع إبراز دور وزارة التنمية الاجتماعية التي تُسهم في توفير الخدمات اللازمة لحماية الأطفال من العنف الجسدي واللفظي والجنسي الممارس ضدهم، وتوضيح أهمية الخدمات التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية للحد من ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال، وأهمها شبكات الحماية الاجتماعية، وتوفير خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للأطفال وأسرهم، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن خلال أداة الاستبانة المكونة من (45) فقرة، وتمثل مجتمع الدراسة في المرشدين في المدارس السعودية، وتكونت عيّنة الدراسة من (50) منهم، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن دور وزارة التنمية الاجتماعية في الحدّ من ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال، من خلال توفير الشبكات الاجتماعية التي توفر الحماية القانونية للأطفال من العنف الجسدي واللفظي والجنسي، إضافة إلى توفير خدمات اجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري لإعادة دمجهم في المجتمع، وبينت الدراسة أنه لا توجد فروق تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية.

وقد تناولت دراسة الحربي، (2017)، وعنوانها "دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسري"، تحديدَ دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف

الأسري، وكذلك تحديد مدى مساهمة نظام الحماية في الإيذاء في الوقاية من عدم تكرار العنف الأسري من الممارس ضد الأطفال، وخاصة تعرضهم للعنف الجسدي واللفظي والمعنوي ومدى الاستفادة من خدمات هذه المؤسسات للتخلص من العنف الأسري الممارس ضد الأطفال، ولتحقيق الهدف؛ تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، من خلال الاستبانة المعدة لجمع البيانات من خلال أسلوب المسح الشامل، وتكونت من (39) فقرة، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأخصائيين الاجتماعيين والنفســيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، البالغ عددهم (34) أخصائي، و(14) خبيراً، كما استخدمت الباحثة أداة المقابلة على بعض الخبراء، وكان عددهم (10) خبراء، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز أنماط العنف الأسري الذي يتعرض له الأطفال التي يتعامل معها نظام الحماية من الإيذاء تمثلت في العنف الجسدي، يليه العنف اللفظي، ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها نظام الحماية من الإيذاء هو تنمية قدرة العاملين من إخصائيين وإخصائيات على التدخل الفوري لحل المشكلات التي تعترض الأطفال المعرضين للعنف داخل الأسرة، نتيجة العنف الواقع عليها من خلال الإرشاد الأسري، وتوفير برامج الإيواء للمعنفين، كما تبيّن وجود فروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح ماجستير فأعلى، وعدم وجود فروق تبعاً لمتغير العمر، والحالة الاجتماعية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Gill, 2022)، وعنوانها "إساءة معاملة الأطفال المعرضين للعنف الأسري"، إلى التعرف إلى التعرف إلى إساءة معاملة الأطفال المعرضين للعنف الأسري، وكذلك تحديد دور مؤسسات التنمية الاجتماعية في حل المشكلات للأطفال المعرضين للإساءة، نتيجة العنف الأسري الموجه ضدهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق الهدف؛ تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، من خلال الاستبانة المعدة لجمع البيانات وتكونت من (20) فقرة،

وتمثل مجتمع الدراسة في متلقّي الخدمات من أولياء الأمور من مؤسسات التنمية الاجتماعية في أمريكيا، البالغ عددهم (1520) مُواطناً، وتوصلت الدراسة إلى أنّ 80% من الأسر فقط يعرفون المعلومات عن العنف الأسري الذي يتعرض له الأطفال من الأسرة، ولكن لا يعرفون أي معلومات عن الخدمات الّتي تقدّمها وتتيحها مؤسساتُ التنمية الاجتماعية، وأن 15% من المبحوثين يستخدمون العنف الأسري الموجه ضد الأطفال مع أبنائهم.

وهدفت دراسة (Exposito, 2019)، وعنوانها "التصور الاجتماعي للعنف ضد المرأة والأطفال: الخصائص الفردية والنفسية الاجتماعية للضحايا والمعتدين"، إلى التعرف إلى **التصور** الاجتماعي للعنف ضد المرأة والأطفال: الخصائص الفردية والنفسية الاجتماعية للضحايا والمعتدين، وبيان دور مؤسسات التنمية الاجتماعية في معالجتها، وتوفير الخدمات للحدّ من هذه الظاهرة، ولتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي، من خلال أداة الاستبانة المكونة من (43) فقرة، وتمثل مجتمع الدراسة في الرجال المرتكبي العنف، والنساء والأطفال المعرضين للعنف الأسري، في المجتمع البريطاني في لندن، واختيرت عيّنة مكونة من (298) مبحوثاً منهم، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح في رؤية كل منهم وتصوُّره للعنف الأسري ضد المرأة والأطفال وأسبابه ودوافعه، كما بيّنت أن المؤسسات الاجتماعية تُسهم في توفير جميع الخدمات الإيوائية للمعرضين للعنف من الأطفال، إضافة إلى خدمات الإرشاد الاجتماعي، وأهمية التواصل الفعال مع كلّ المؤسسات المجتمعية التي تدعم حماية الأطفال من العنف الأسري، وقد بيّنت الدراسة عدم وجود فروق تبعاً لمتغير طبيعة العمل، والعمر، والمؤهل العلمي، في دور هذه المؤسسات في تقديم الخدمات الإيوائية، وخدمات الحماية ضد العنف الأسري الممارس ضد الأطفال.

كما هدفت دراسة (Yigzaw, 2018)، وعنوانها " قياس إدراك ومواقف المجتمع للعنف الموجه ضد المرأة والطفل"، إلى قياس إدراك المجتمع للعنف الموجه ضد المرأة والطفل ومواقفه، وبيان دور مؤسسات التنمية الاجتماعية في توفير الخدمات لمواجهة العنف الأسري ضد الأطفال والمرأة، ولتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي، وذلك باستخدام أداة أسلوب المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة، وتمثل مجتمع الدراسة في النساء المعنفات ومقدمي الخدمات الصحية والخبراء النفسيين والاجتماعيين، وضحايا العنف الأسري من الأطفال ومرتكبيه في السويد، بحيث اختيرت عيّنة منهم بلغ حجمها (50) مبحوثاً من خبراء نفسيين واجتماعيين ونساء وأطفال، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في فهم العنف الأسري، وخاصة الموجه ضد النساء والأطفال من الأسرة، وبينت أن دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال يتمثل في الخدمات الصحية والخدمات الإرشادية وخدمات الحماية الاجتماعية، وقد بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الجنس، ولصالح الذكور.

وقد سعت دراسة (McMahon, 2017)، وعنوانها "اعتقادات الناس واتجاهاتهم بخصوص ممارسي العنف الجنسي ضد الأطفال"، إلى التوصل إلى معرفة اعتقادات الناس واتجاهاتهم بخصوص ممارسي العنف الجنسي ضد الأطفال، وتوضيح دور مؤسسات الحماية، كالتنمية الاجتماعية في توفير البرامج اللازمة لمواجهة العنف ضد الأطفال الممارس في المنزل، ولتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة المكونة من (40) فقرة بوصفها أداةً، وتمثل مجتمع الدراسة في الأطفال المعنفين في المجتمع الأمريكي في فلوريدا، واختيرت عيّنة منهم بلغ حجمها (200) مبحوثاً، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أنّ هناك دورا كبيرا لمؤسسات الحماية

في مساعدة الأسر على ضبط السلوكات لأبنائهم المعرضين للعنف الأسري، من خلال توفير الخدمات التي تتعلق بالحماية وتوفير البيوت الآمنة، ومراقبة السلوكات الصادرة بحق الأطفال.

وقد هدفت دراسة (Waldrop & Resick, 2017)، وعنوانها " أساليب التعنيف للأطفال المعنفين والنساء المعنفات"، إلى التعرف إلى أساليب التعنيف للأطفال المعنفين والنساء المعنفات، والتعرف إلى دور مؤسسات الحماية الاجتماعية في توفير كلّ الخدمات التي تُسهم في السيطرة على حالات العنف الأسري الممارس ضد الأطفال والتخلص منه، ولتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي، وتم الاعتماد على الاستبانة أداةً للدراسة والمكونة من (30) فقرة، وتمثل مجتمع الدراسة في الأطفال والنساء البالغات اللواتي يتعرضن للعنف والإساءة في المجتمع الفرنسي في مدينة ليل، ومدى تحملهن لهذا العنف من الأسرة، وبلغ حجم عيّنة الدراسة (100) امرأة وطفل، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة أن الأطفال المعرضين للعنف الأسري والإساءة يتلقون الخدمات المتنوعة من المؤسسات الاجتماعية، تتمثل في الحماية من العنف والحماية الاجتماعية من التحرش وغيرها، إضافة إلى توفير خدمات الإرشاد الأسري للحدّ من حالات العنف الأسري ضد الأطفال.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول محاورها ومجالاتها، التي تناولت الخدمة الاجتماعية والعنف الأسري تجاه الأطفال، كما ورد في دراسة الشهراني، (2021) ودراسة النمري، (2022)، التي بينت أن مؤسسات التنمية الاجتماعية تعمل على حماية الأطفال المعرضين للعنف الأسري وخاصة ذوي الأعمال الصغير تحت 10 سنوات، كما أن هذه المؤسسات تتعامل مع حالات حماية الأطفال من حالات العنف الأسري، وخاصة قضايا

الاعتداءات الجنسية، كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة، وهي المنهج الوصفي، ومن خلال الاعتماد على أداة الاستبانة، وقد ركزت الدراسات السابقة، كما الدراسةُ الحاليةُ، على مجتمع المعلمين، كما ورد في دراسة جهشان، (2021).

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية تتناول دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، في حين ركزت بعض الدراسات على تناول موضوعات مختلفة، فقد تناولت دراسة المطيري، (2020) الحاجات المعرفية للأخصائيين للتعامل مع العنف ضد الأطفال في إطار الممارسة العامة: دراسة ميدانية مطبقة على الأخصائيين العاملين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، وتناولت دراسة خليفة، (2018)، مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره على المجتمع واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تعدُّ، من وجهة نظر الباحثة، من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إضافة إلى ربط الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، باعتباره متغيراً لم يتم تناوله سابقاً، وستكون الدراسة الحالية امتداداً لهذه الدراسات، وما نادت به من توصيات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة والعيّنة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها؛ استخدم المنهج الوصفي، إذ يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات حول المتغيرات التي يتناولها، ثم تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بينهما، وتقصي طبيعة تلك العلاقة ووصف العلاقة بين المتغيرات وصفاً كمياً باستخدام مقاييس كمية (الخرابشة، 2007)، فهذا المنهج يعتمد على نموذج وصفي للعلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة، الذي يتناول دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، ويعدُّ المنهج الوصفي من أفضل الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات (Awang, 2012)، وهو الأنسب لهذه الدراسة، ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأخصائيين الاجتماعيين في محافظات شمال الضفة الغربية، البالغ عددهم (740) أخصائياً، وقد بلغ عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية (104) أخصائياً اجتماعياً، وفق إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية للعام (2023م)، وقد بلغ عدد الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأخرى في محافظات شمال الضفة الغربية (636) أخصائياً اجتماعياً، وفق إحصائية نقابة الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية للعام (2023) م، وتوزع مجتمع الدراسة وفق المحافظات كما يلي:

جدول (1) توزيع مجتمع الدراسة وفق محافظات شمال الضفة الغربية

الرقم	المحافظة	عدد الأخصائيين الاجتماعيين في وزارة التنمية الاجتماعية	عدد الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأخرى	المجموع العام
1	طوباس	10	94	104
2	سلفيت	10	80	90
3	جنين	15	126	141
4	قلقيلية	19	95	114
5	نابلس	24	129	153
6	طولكرم	26	112	138
	المجموع	**104**	**636**	**740**

(وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2023).

أما عيّنة الدراسة، فقد اختيرت كالآتي:

أولاً- العيّنة الاستطلاعية: اختيرت عيّنة استطلاعية مكونة من (30) من الأخصائيين الاجتماعيين من محافظات شمال الضفة الغربية، وذلك بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة، واستخدامها لحساب الصدق والثبات.

ثانياً- عيّنة الدراسة الأصلية: تكونت عيّنة الدراسة من عدد من الأخصائيين الاجتماعيين من محافظات شمال الضفة الغربية، تم اختيارهم بطريقة العيّنة العشوائية البسيطة، التي تمثل عناصر

معيّنة من مجتمع الدراسة، يتمتع كل عنصر منهم بفرصة الاختيار نفسها عند استخدام العيّنة العشوائية البسيطة، وفي هذه الطريقة يجب أن تشمل عملية اختيار العيّنة المجتمع كلّه، وبلغ حجمها (216) أخصائيا وأخصائية اجتماعيين من محافظات شمال الضفة الغربية، وتشكل العيّنة (34%) من مجتمع الدراسة،

وتم اختيار العيّنة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ إذ تمنح كل أخصائي اجتماعي من محافظات شمال الضفة الغربية فرصة متساوية للاختيار، من خلال استخدام قائمة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، ثم اختيار الأخصائيين بشكل عشوائي عن طريق السحب العشوائي، والجدول يوضح توزيع عيّنة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية:

جدول (1.3): توزيع عيّنة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة%
المحافظة	طوباس	22	10.0
	سلفيت	21	9.0
	جنين	41	19.0
	قلقيلية	45	21.0
	نابلس	49	23.0
	طولكرم	38	18.0
	المجموع	**216**	**100.0**
مكان العمل	وزارة التنمية الاجتماعية	62	29.0
	الجمعيات الخيرية	67	31.0
	البيوت الإيوائية	26	12.0
	مراكز الخدمات النهارية	61	28.0
	المجموع	**216**	**100.0**
الجنس	ذكر	94	44.0
	أنثى	122	56.0
	المجموع	**216**	**100.0**
الحالة الاجتماعية	أعزب	66	31.0
	متزوج	127	59.0
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	10.0
	المجموع	**216**	**100.0**
	22–30 سنة	33	15.0

العمر	31–40 سنة	87	40.0
	41–50 سنة	77	36.0
	أكثر من 50 سنة	19	9.0
	المجموع	**216**	**100.0**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	39	18.0
	(5–10) سنوات	78	36.0
	(11–15) سنة	64	30.0
	أكثر من 15 سنة	35	16.0
	المجموع	**216**	**100.0**

أدوات الدراسة وخصائصها

تتنوع مصادر جمع البيانات الخاصة بالدراسة، وتتكون مصادر جمع البيانات من:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة؛ لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، بوصفها أداةً رئيسةً للدراسة، صممت حصراً لهذا الغرض.
2. **المصادر الثانوية:** تتجه الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والدراسات والدوريات التي تناولت موضوع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد تم تطوير استبانة خاصة من أجل التعرف إلى دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمَّن بيانات أولية عن المبحوثين، تمثلت في المحافظة، ومكان العمل، والجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، أما الثاني، فقد تكون من الفقرات التي تقيس مجالات الدراسة، وتتضمن عدة مجالات، كما يلي:

أولاً: مجال الإرشاد والتوعية: من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية؛ تكوّن هذا المجال من (15) فقرة كما هو مبين في الملحق (أ).

ثانياً: مجال خدمات الحماية: لتحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية؛ تكوّن هذا المجال من (15) فقرة، كما هو مبين في الملحق (أ).

ثالثاً: مجال الخدمات الاجتماعية: لتحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية؛ تكوّن هذا المجال من (15) فقرة، كما هو مبين في الملحق (أ).

رابعاً: مجال خدمات الإرشاد النفسي: لتحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية؛ تكون هذا المجال من (15) فقرة، كما هو مبين في الملحق (أ).

صدق الأدوات وثباتها

الصدق الظاهري (Face validity) لمقاييس الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري، أو ما يعرف بصدق المحكمين لمقاييس الدراسة؛ فقد عرُضت هذه المقاييس في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين الحاصلين على درجة الدكتوراه في الإرشاد النفسي والتربوي، وعلم النفس، وقد بلغ عددهم (10) محكمين، كما هو موضح في ملحق (ت)، إذ اعتمد معيار الاتفاق (80%) حدًّا أدنى لقبول الفقرة، وبناءً على ملاحظات المحكمين؛ أجريت التعديلات المقترحة، فعُدلت صياغة بعض الفقرات، وأضيفت فقرات أخرى، وصولاً إلى الصورة المعدة للتطبيق على العيّنة الاستطلاعية، وفحص الخصائص السيكومترية لكل منها.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

من أجل فحص الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة؛ طبقت على عيّنة استطلاعية مكونة من (30) من الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين، ومن خارج عيّنة الدراسة المستهدفة، وكانت النتائج كالآتي:

أ) صدق البناء لأداة الدراسة (Construct Validity):

استخدم صدق البناء، إذ حُسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المستوى الكلية للمجالات، وقيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، والمستوى الكلي للخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية، كما هو مبين في الجداول (2.3):

جدول (2.3) يوضح قيم التحليل العاملي لفقرات مجالات الدراسة للمقياس (ن=30)

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
مجال الإرشاد والتوعية		مجال خدمات الحماية		مجال خدمات اجتماعية		مجال الإرشاد النفسي	
1	0.833	**16**	0.811	**31**	0.897	**46**	0.849
2	0.854	**17**	0.806	**32**	0.864	**47**	0.708
3	0.863	**18**	0.809	**33**	0.836	**48**	0.740
4	0.833	**19**	0.796	**34**	0.769	**49**	0.730
5	0.874	**20**	0.736	**35**	0.779	**50**	0.796
6	0.821	**21**	0.867	**36**	0.847	**51**	0.851
7	0.754	**22**	0.825	**37**	0.833	**52**	0.811
8	0.798	**23**	0.843	**38**	0.862	**53**	0.801
9	0.852	**24**	0.777	**39**	0.870	**54**	0.773
10	0.714	**25**	0.739	**40**	0.768	**55**	0.778
11	0.869	**26**	0.767	**41**	0.758	**56**	0.738
12	0.785	**27**	0.895	**42**	0.890	**57**	0.840
13	0.831	**28**	0.830	**43**	0.789	**58**	0.896
14	0.854	**29**	0.846	**44**	0.844	**59**	0.800
15	0.877	**30**	0.871	**45**	0.734	**60**	0.803
الدرجة الكلية	**0.827**	**الدرجة الكلية**	**0.815**	**الدرجة الكلية**	**0.823**	**الدرجة الكلية**	**0.794**

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05) **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.01)**

تشير نتائج الجداول (2.3) إلى أن قيم معاملات ارتباط فقرات أبعاد الدّراسة ومتغيراتها ومحاورها كانت مرتفعة، وقادرة على قياس دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وقد بينت النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط للفقرات التي تمثل مجالات خدمات وزارة التنمية الاجتماعية كانت بين (0.897-0.714)، وهذا يدل على أن جميع معاملات الارتباط لكلّ المجالات تعدُّ ذات درجات مقبولة، إذ بيّن جرستمان (Gerstman,2008)، وجارسيا (Garcia ,2012) أن قيمة معامل الارتباط الضعيفة هي التي تقل عن (0.60)، وأن القيم القوية هي التي تزيد عن (0.70)، وبناء على ما سبق؛ لم تحذف أي من فقرات الاستبانة، وهذا يدل على توافر صدق بنائي لهذه الفقرات، وقد بلغ عدد الفقرات النهائية (60) فقرة للتطبيق النهائي للدراسة.

ب) الثبات لأداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة؛ **فقد** استخدمت معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية على بيانات التطبيق الأول للعيّنة الاستطلاعية بعد حساب الصدق، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة (Test Retest) للأداة، فقد أُعيد تطبيقها على العيّنة الاستطلاعية بفاصل زمني قدره أسبوعان بين مرَّتَيِ التطبيق، إذ إن الفاصل الزمني بين التطبيقين يجب ألّا يقل عن أسبوعين، وهذا ما أكده (أبو هشام، 2006)، ثم حَسَبَ معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين مرَّتَيِ التطبيق، والجدول (3.3) يوضح معاملات ثبات الاتساق الداخلي، وثبات الإعادة للأداة:

جدول (3.3): يوضح معاملات الثبات بطريقَتَيْ كرونباخ ألفا وإعادة الاختبار

الأداة	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	إعادة الاختبار
خدمات وزارة التنمية الاجتماعية	**الإرشاد والتوعية**	**15**	**0.91**	0.93**
	خدمات الحماية	**15**	**0.94**	0.91**
	خدمات اجتماعية	15	0.88	0.86**
	خدمات الإرشاد النفسي	15	0.86	0.88**
	المستوى الكلية	**60**	**0.89**	0.90**

يتضح من الجدول (3.3) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجال الإرشاد والتوعية بلغت (0.91)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.93)، في حين كانت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجال خدمات الحماية (0.94)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.91)، أما قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجال الخدمات الاجتماعية، فقد بلغت (0.88)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.86)، وأما قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجال خدمات الإرشاد النفسي، فقد بلغت (0.86)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.88)، وتعدُّ هذه القيم مرتفعة، وتجعل الاستبانة قابلة للتطبيق على العيّنة الأصلية.

جدول (4.3): يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

الأداة	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	إعادة الاختبار
خدمات وزارة التنمية الاجتماعية	**الإرشاد والتوعية**	**15**	**0.89**	0.91**
	خدمات الحماية	**15**	**0.88**	0.92**
	خدمات اجتماعية	15	0.87	0.89**
	خدمات الإرشاد النفسي	15	0.88	0.90**
	المستوى الكلية	**60**	**0.88**	0.91**

يتضح من الجدول (4.3) أن حسب معادلة التجزئة النصفية (Split-Half) لمجال الإرشاد والتوعية بلغت (0.89). وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.91)، بينما كانت قيمته لمجال خدمات الحماية (0.88) وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.92). أما قيمته لمجال الخدمات الاجتماعية

(0.87)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.89). أما قيمته لمجال خدمات الإرشاد النفسي (0.88)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.90)، وهذا يدل على أن الاداة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق النهائي للدراسة، وهي نسب أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو (60%)، وبالتالي هي نسبة كافية من الناحية الإحصائية للاستمرار في إجراءات الدراسة، وبذلك يكون قد تم التأكد من ثبات الأداة، مما يجعل الباحثة على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

تصحيح أداة الدراسة

أولاً- مجال الإرشاد والتوعية: تكوّن في صورته النهائية من (15)، كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي للإرشاد والتوعية.

ثانياً- مجال خدمات الحماية: تكوّن في صورته النهائية من (15)، فقرة كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لخدمات الحماية.

ثالثاً- مجال الخدمات الاجتماعية: تكوّن في صورته النهائية من (15)، فقرة كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لخدمات اجتماعية.

رابعاً: **مجال خدمات الإرشاد النفسي:** تكوّن في صورته النهائية من (15)، فقرة كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لخدمات الإرشاد النفسي.

وقد طلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1)، درجة واحدة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى استخدام كل من الإرشاد والتوعية، وخدمات الحماية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي لدى عيّنة الدراسة؛

فقد حُوّلت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات، وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} \qquad 1.33 = \frac{1-5}{3}$$

وبناءً على ذلك؛ فإنّ مستويات الإجابة عن الأداة تكون على النحو الآتي:

جدول (5.3): يوضح درجات احتساب مستوى كل مجال من مجالات الدراسة

مستوى منخفض	**2.33 فأقل**
مستوى متوسط	**2.34 – 3.67**
مستوى مرتفع	**3.68– 5**

تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: تشمل **المتغيرات التصنيفية (الديمغرافية):**

1.المحافظة: ولها ستُّة مستويات: 1. نابلس 2. طولكرم 3. جنين 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. طوباس

2. مكان العمل: وله أربعة مستويات: 1. وزارة التنمية 2. الجمعيات الخيرية 3. البيوت الإيوائية 4. مراكز الخدمات النهارية

3. الجنس: وله مستويان: 1. ذكر 2. أنثى

4.الحالة الاجتماعية: ولها أربعة مستويات: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل

5.العمر: وله أربعة مستويات: 1. (22–30) سنة 2. (31–40) سنة 3. (41–50) سنة 4. أكثر من 50

6. عدد سنوات الخبرة: ولها أربعة مستويات: 1. أقل من 5 سنوات 2. (5–10) سنة 3. (11–15) سنة 4. أكثر من 15 سنة

المتغير التابع: مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية.

إجراءات تنفيذ الدراسة

بعد إعداد أداة الدراسة في صورتها النهائية، قامت الباحثة بإيصال كتاب عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، إلى الأخصائيين الاجتماعيين في محافظات شمال الضفة الغربية، ولكلّ مواقعهم، إضافة الى الحصول على موافقة الجهات المعنية لإجراء الدراسة الميدانية، ونفذت الدراسة وفق الإجراءات الآتية:

1. جمع البيانات الثانوية من عديد من المصادر الثانوية، كالكتب، والمقالات، والتقارير، والرسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة، والاستعانة بها في بناء أدواتها، وتوظيفها في الوصول إلى نتائج الدراسة لاحقاً.
2. تحديد مجتمع الدراسة.
3. تحديد عيّنة الدراسة.
4. تطوير أدوات الدراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.
5. تحكيم أدوات الدراسة المراد تطبيقها على عيّنة الدراسة.
6. تطبيق أدوات الدراسة على عيّنة استطلاعية، ومن خارج عيّنة الدراسة الأساسية، إذ شملت (30) من الأخصائيين الاجتماعيين في محافظات شمال الضفة الغربية، وذلك بهدف التأكد من دلالات صدق أدوات الدراسة وثباتها.

7. تطبيق أدوات الدراسة على العيّنة الأصلية، وطلب الإجابة عن فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم بأن إجابتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

8. إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، إذ استخدم برامج الرزمة الإحصائي (SPSS, 27)؛ لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.

9. مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات وبعد جمعها، استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, 27)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لفحص الثبات.
3. اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، لفحص الفرضيات المتعلقة بالجنس.
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة، بالمحافظة، ومكان العمل، والحالة الاجتماعية، والعمر، وعدد سنوات الخبرة.
5. المقارنات البعدية باستخدام اختبار أقل فرق دال (LSD).
6. اختبار بيرسون (Pearson Correlation) لفحص صدق أدوات الدارسة.
7. اختبار معامل الانحدار المتعدد التدريجي، (Stepwise Multiple Regression)، باستخدام أسلوب الإدخال (Stepwise).

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، إذ عرضت في ضوء أسئلتها وفرضياتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال أو الفرضية، ثمّ الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدولة البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، ثمّ تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا تعرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

ما مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية؟

لتحليل هذا السؤال الرئيس؛ حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقاييس مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، ومن أجل تفسير النتائج، ولتحديد ذلك؛ حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات، وتصنيف المستوى إلى خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حُسب طول المدى، وهو (5-1=4)، ثم قُسّم على (5) فترات (5/4=0.8)، وعليه؛ فإن طول الفترة هو (0.8)، فاعتمد التقدير الآتي للفصل ما بين الدَّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر)، ويعادل أعلى من (80%)، درجة مرتفعة جداً.

المتوسط الحسابي (3.41- 4.20)، ويعادل (70-أقل من 80%)، درجة مرتفعة.

المتوسط الحسابي (2.61-3.40)، ويعادل (60- أقل من 70%)، درجة متوسطة.

المتوسط الحسابي (1.81-2.60)، ويعادل (50-أقل من 60%)، درجة منخفضة.

المتوسط الحسابي (أقل من 1.81)، ويعادل (أقل من 50%)، درجة منخفضة جداً.

والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل بُعد من أبعاد مجال مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، وعلى المقياس ككل مرتبة وفق الأهمية

الرتبة	رقم البعُد	البعُد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	**خدمات الحماية**	4.40	0.96	86.4	**مرتفع**
2	3	**خدمات اجتماعية**	3.90	1.00	84.7	**مرتفع**
3	1	**الإرشاد والتوعية**	4.29	0.97	83.4	**مرتفع**
4	4	**خدمات الإرشاد النفسي**	4.10	0.73	82.0	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية	**4.17**	**0.91**	**84.1**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عيّنة الدراسة على مجال مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية ككل بلغ (4.17)، وبنسبة مئوية (84.1%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية، لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن أبعاد مجال مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، فقد تراوحت بين (4.10-4.40)، وجاء بعُد (خدمات الحماية) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4.40)، وبنسبة مئوية (86.4%)، وبتقدير مرتفع، وجاء بعُد (خدمات الإرشاد النفسي) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.10)، وبنسبة مئوية (82%)، وبتقدير مرتفع.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عيّنة الدراسة، على فقرات كل بُعد من أبعاد مجال مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، كل بُعد على حدة، على النحو الآتي:

1) بعُد الإرشاد والتوعية

جدول (2.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد الإرشاد والتوعية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	تفعيل دور الإعلام في التحذير من خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.	4.68	0.94	88.9	**مرتفع**
2	4	المشاركة في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية ضد العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.	4.54	0.91	87.6	**مرتفع**
3	5	تزويد المؤسسات التعليمية ببرامج توعوية ضد العنف الأسري الموجه للأطفال.	4.50	0.87	86.4	**مرتفع**
4	6	يعمل الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية على توضيح أسباب العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، وكيفية الحدّ منه.	4.41	0.88	85.5	**مرتفع**
5	9	يقوم مرشد حماية الطفولة بتنظيم محاضرات خاصة بأولياء الأمور، لإرشاد الأسرة على كيفية الحفاظ على العلاقات الاجتماعية داخلها.	4.38	0.83	84.2	**مرتفع**
6	10	مساهمة لجان تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في توعية الوالدين حول نبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في المناطق المهمشة.	4.33	1.02	84.0	**مرتفع**
7	1	عمل ندوات لأولياء الأمور لتوضيح أسس التعامل مع الأطفال في الأسرة.	4.30	1.03	83.8	**مرتفع**
8	2	القيام بتوزيع نشرات توعوية حول خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.	4.28	0.98	83.1	**مرتفع**
9	14	تزويد المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ترعى الأطفال بنشرات توعية خاصة بنبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.	4.25	1.01	82.7	**مرتفع**

10	15	التنسيق مع المدارس، من خلال قسم الإرشاد في وزارة التربية والتعليم، لنشر الوعي لدى الأطفال وأسرهم، لنبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.	4.20	1.03	81.9	**مرتفع**
11	7	يعمل مرشد حماية الطفولة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية، على عقد ندوات داخلية، لنشر الوعي بأهمية الحد من العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في كل مكان.	4.18	1.02	81.3	**مرتفع**
12	8	توفير خدمات إرشادية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة، مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الأسري الممارس ضد الأطفال.	4.12	0.99	81.0	**مرتفع**
13	11	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توعية الأهل، من خلال البرامج التي تبث عبر وسائل الاعلام حول أضرار العنف الأسري ضد الأطفال.	4.11	1.03	80.8	**مرتفع**
14	12	متابعة البرامج التوعوية التي توضح كيفية مواجهة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال.	4.10	1.04	80.6	**مرتفع**
15	13	تقديم برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة، لنبذ العنف الأسري ضد الأطفال.	4.09	1.04	80.2	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى بعُد الإرشاد والتوعية	4.29	0.97	83.4	**مرتفع**

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن بعُد الإرشاد والتوعية تراوحت بين (4.68–4.09)، وجاءت فقرة (تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تفعيل دور النشرات الإعلامية التي تحذر من خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي، قدره (44.68)، وبنسبة مئوية (88.9%)، وبتقدير مرتفع، وجاءت فقرة (تقدم وزارة التنمية الاجتماعية برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة، لنبذ العنف الأسري ضد الأطفال) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي

بلغ (4.09)، وبنسبة مئوية (80.2%)، وبتقدير مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد الإرشاد والتوعية (4.29)، بنسبة مئوية (83.4%)، وبتقدير مرتفع.

2) بعُد خدمات الحماية

جدول (3.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد خدمات الحماية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	17	توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى، التي تُسهم في حماية الطفل من العنف الأسري.	4.78	0.79	91.4	**مرتفع**
2	19	توفير الحماية للأطفال ضد الاعتداء الجنسي الممارس من أفراد الأسرة.	4.70	0.73	89.2	**مرتفع**
3	20	تقديم البرامج التي توفر الحماية الكاملة للأطفال ضد العنف الممارس ضدهم من الأسرة.	4.64	0.81	89.0	**مرتفع**
4	23	التنسيق مع جهات الاختصاص، لتوفير بيئة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.61	0.78	88.7	**مرتفع**
5	29	التعاون في توفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري في بيوتهم، من خلال متابعتهم بشكل مستمر.	4.53	0.93	88.2	**مرتفع**
6	16	توفير الحماية للأطفال المعرضين للخطر، من خلال مرشد حماية الطفولة، وبالتعاون مع مجموعة من الشركاء.	4.50	1.01	87.9	**مرتفع**
7	18	المساهمة في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد الأطفال من الأسرة.	4.47	1.21	87.3	**مرتفع**
8	24	المساهمة في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري بكلّ أشكاله.	4.43	1.04	86.4	**مرتفع**
9	25	تقديم خدمات الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري في أي مكان ضمن منطقة اختصاص مرشد حماية الطفولة.	4.38	1.06	86.0	**مرتفع**

10	21	تعمل شبكة حماية الطفولة على توفير الحماية للأطفال المتوقع تعرضهم للإيذاء.	4.31	1.01	85.4	**مرتفع**
11	22	توفير الخدمات الإيوائية للأطفال المعرضين للعنف الأسري الذي يمكن أن يعرض حياتهم للخطر.	4.26	1.04	85.0	**مرتفع**
12	30	العمل على توفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، التي تضمن لهم متابعة دراستهم، واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر.	4.20	1.03	84.7	**مرتفع**
13	26	العمل على توفير الحماية الكاملة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المخولة بذلك.	4.19	1.04	83.2	**مرتفع**
14	27	تشترك وزارة التنمية الاجتماعية مع مؤسسات الحماية في توفير كلّ متطلبات علاج الأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.11	0.86	82.9	**مرتفع**
15	28	المساهمة في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير كلّ متطلبات العيش بحياة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة.	4.00	1.01	81.0	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى بعُد خدمات الحماية	4.40	0.96	86.4	**مرتفع**

يتضح من الجدول (3.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن بعُد خدمات الحماية تراوحت بين (4.78– 4.00)، وجاءت فقرة (توفر وزارة التنمية الاجتماعية الخدمات المتنوعة بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى، التي تساهم في حماية الطفل من العنف الأسري) بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4.78)، وبنسبة مئوية (91.4%)، وبتقدير مرتفع، وجاءت فقرة (تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير كلّ متطلبات العيش بحياة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.00)، وبنسبة مئوية (81.0%)، وبتقدير متوسط، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات الحماية (4.40)، بنسبة مئوية (86.4%)، وبتقدير مرتفع.

3) بعد خدمات اجتماعية

جدول (4.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعُد خدمات اجتماعية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	36	التواصل مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية الأطفال من العنف الأسري على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة.	4.68	0.95	90.5	**مرتفع**
2	32	التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج الأطفال المعرضين للعنف الأسري في المجتمع.	4.57	0.81	89.3	**مرتفع**
3	33	عقد الجلسات الفردية والجماعية لحل كلّ المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للعنف الأسري، للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.	4.46	0.73	88.7	**مرتفع**
4	37	العمل على تزويد المؤسسات التأهيلية بالمعلومات اللازمة حول العنف الأسري الذي تعرض له الطفل لإلحاقه ببرامج تأهيل شاملة.	4.35	0.97	87.9	**مرتفع**
5	31	توفر وزارة التنمية الاجتماعية خدمات التأهيل للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لمساعدتهم في ممارسة حياتهم الاجتماعية دون توتر وقلق.	4.27	1.06	86.3	**مرتفع**
6	34	توفير خطوط هاتفية ساخنة لمتابعة الأطفال المعرضين للعنف الأسري، والاطمئنان عليهم.	4.19	1.07	85.4	**مرتفع**
7	35	توفير أطباء متخصصين لعلاج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المعرضين للعنف الأسري.	4.08	1.06	84.7	**مرتفع**
8	43	العمل على توفير برامج للتأهيل الطبي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال إرسالهم إلى مؤسسات تأهيل طبي لاستعادة وضعهم الصحي السليم.	4.02	1.07	84.0	**مرتفع**
9	40	توفير برامج للتأهيل النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال متخصصين لحل مشكلاتهم النفسية.	3.98	1.02	83.5	**مرتفع**
10	41	توفير برامج للتأهيل الاجتماعي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال برامج مخصصة لمشاركتهم في أنشطة اجتماعية تزيد من تكوين العلاقات الاجتماعية المساندة.	3.48	1.08	83.1	**مرتفع**

11	38	المساهمة في توفير البرامج المختصة بتطوير مهارات الطفل بعد التعافي من آثار العنف الأسري الذي تعرض له.	3.22	1.03	82.4	**مرتفع**
12	44	العمل على توفير برامج التأهيل الخاص بالدمج والتعافي الاجتماعي من الصدمات التي تعرض لها الطفل في البيئة الأسرية.	3.18	1.04	82.0	**مرتفع**
13	45	توفير برامج التأهيل من خلال الاهتمام بتنمية المهارات الإبداعية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري.	3.15	1.02	81.6	**مرتفع**
14	42	المساعدة في توفير برامج للتأهيل التعليمي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال برامج تزيد من استعادة مستواهم التعليمي الذي تم فقدانه؛ بسبب البيئة الأسرية غير المستقرة.	3.10	1.01	81.2	**مرتفع**
15	39	توفير خطوط مجانية للتبليغ عن العنف الأسري الممارس ضد الأطفال في حال وجوده.	3.08	1.09	80.1	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى بعُد خدمات اجتماعية	3.90	1.00	84.7	**مرتفع**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن بعُد خدمات اجتماعية تراوحت بين (4.68-3.08)، وجاءت فقرة (تتواصل وزارة التنمية الاجتماعية مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية الأطفال من العنف الأسري، على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4.68)، وبنسبة مئوية (90.5%)، وبتقدير مرتفع، وجاءت فقرة (توفر وزارة التنمية الاجتماعية خطوطاً مجانية للتبليغ عن العنف الأسري الممارس ضد الأطفال في حال وجوده) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.08)، وبنسبة مئوية (80.1%)، وبتقدير مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات اجتماعية (3.90)، بنسبة مئوية (84.7%)، وبتقدير مرتفع.

4) خدمات الإرشاد النفسي

جدول (5.4): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بعد خدمات الإرشاد النفسي، وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	51	توفير البرامج والأنشطة الإرشادية النفسية التي تسهم في خفض الاضطرابات النفسية التي تسبب الاضطرابات السلوكية للأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.45	0.90	89.0	**مرتفع**
2	53	العمل على توفير برنامج الدعم النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال البرامج الترفيهية التي تساعد في خفض حدة التشاؤم التي تلازم هؤلاء الأطفال.	4.36	1.04	87.2	**مرتفع**
3	47	المساهمة في عقد أنشطة تفريغ نفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض الضغوط النفسية التي يتعرضون لها نتيجة ذلك.	4.35	0.93	87.0	**مرتفع**
4	48	تقديم برامج أو خطط بالتعاون مع المدارس، لخفض حدة اضطراب ما بعد الصدمة، نتيجة عدم استقرار الجو الأسري المحيط بالطفل.	4.32	1.02	86.4	**مرتفع**
5	56	يقدم الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية الإرشاد النفسي لأسر الأطفال المعرضين للعنف، للمساهمة في إزالة مشاعر الغضب لدى أطفالهم تجاه أسرهم.	4.29	1.02	85.8	**مرتفع**
6	46	العمل على تقديم الخدمات المتنوعة التي تسهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي للطفل المعرض للعنف الأسري.	4.27	0.97	85.4	**مرتفع**
7	49	تقديم خدمات الإرشاد النفسي الخاصة بتقديم الحلول اللازمة لمواجهة الانطوائية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.26	0.96	85.2	**مرتفع**
8	54	توفير برامج الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لزيادة الثقة بالنفس، لتخطي حالة العزلة عن الآخرين.	4.26	0.97	85.2	**مرتفع**

9	50	تقديم خدمات الإرشاد النفسي للأسرة والأطفال، لمواجهة المظاهر التي تسبب الحساسية في تعامل الطفل المعرض للعنف الأسري مع أفراد مجتمعه.	4.25	0.98	85.0	**مرتفع**
10	58	تقديم مجموعة متخصصة من المرشدين النفسيين من ذوي الخبرات خدماتِ الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.23	1.00	84.6	**مرتفع**
11	59	توفير مؤسسات متخصصة بتقديم الإرشاد الأسري المتكامل خدماتِ الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري.	4.19	0.96	83.8	**مرتفع**
12	52	تقديم خدمات الإرشاد النفسي لأسر الأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض الاضطراب الانفعالي لديهم.	4.18	1.06	83.6	**مرتفع**
13	60	تقديم خدمات الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، بالتنسيق مع المؤسسات الدولية لحماية الأطفال.	4.17	0.97	83.4	**مرتفع**
14	57	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تقديم برامج إرشادية نفسية متنوعة، لكسر حاجز فقدان الطفل المعرض للعنف الأسري الشعور بالتعاطف مع الآخرين.	4.17	1.06	83.4	**مرتفع**
15	55	المساهمة في توفير الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض مستويات الاغتراب النفسي.	4.16	1.08	83.2	**مرتفع**
الدرجة الكلية لمستوى بعد خدمات الإرشاد النفسي			**4.26**	**0.99**	**85.0**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (5.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن فقرات بعد خدمات الإرشاد النفسي تراوحت بين (4.45 –3.54)، وجاءت فقرة (توفر وزارة التنمية الاجتماعية البرامج والأنشطة الإرشادية النفسية التي تسهم في خفض الاضطرابات النفسية التي تسبب الاضطرابات السلوكية للأطفال المعرضين للعنف الأسري) بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4.45)، وبنسبة مئوية (89.0%)، وبتقدير مرتفع، وجاءت فقرة (تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في توفير الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض

مستويات الاغتراب النفسي) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.16)، بنسبة مئوية (83.2%)، وبتقدير مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات الإرشاد النفسي (4.26)، وبنسبة مئوية (85.0%)، وبتقدير مرتفع.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى؛ استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المحافظات الشمالية، ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً لمتغير المحافظات الشمالية، والْجَدْوَلانِ (6.4) و(7.4) يبيّنان ذلك:

جدول (6.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
خدمات الإرشاد والتوعية	طوباس	22	4.25	0.57
	سلفيت	21	4.23	0.58
	جنين	41	4.11	0.65
	قلقيلية	45	4.41	0.42
	نابلس	49	4.36	0.64
	طولكرم	38	4.29	0.53
خدمات الحماية	طوباس	22	4.23	0.52
	سلفيت	21	4.19	0.63
	جنين	41	4.06	0.66

	قلقيلية	45	4.29	0.62
	نابلس	49	3.87	0.54
	طولكرم	38	4.14	0.62
خدمات اجتماعية	طوباس	22	4.21	0.64
	سلفيت	21	4.24	0.65
	جنين	41	4.44	0.63
	قلقيلية	45	4.39	0.67
	نابلس	49	4.14	0.56
	طولكرم	38	4.25	0.74
خدمات الإرشاد النفسي	طوباس	22	4.36	0.68
	سلفيت	21	4.28	0.56
	جنين	41	4.08	0.67
	قلقيلية	45	4.06	0.53
	نابلس	49	4.19	0.68
	طولكرم	38	4.23	0.74
المستوى الكلية	طوباس	22	4.22	0.44
	سلفيت	21	4.27	0.52
	جنين	41	4.06	0.47
	قلقيلية	45	4.36	0.65
	نابلس	49	4.07	0.43
	طولكرم	38	4.18	0.58

يتضح من خلال الجدول (6.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية؛ استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (7.4) يوضح ذلك:

جدول (7.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
خدمات الإرشاد والتوعية	بين المجموعات	.964	2	.251	.752	.577
	داخل المجموعات	58.844	213	.360		
	المجموع	59.878	215			
	بين المجموعات	4.820	2	1.205	3.363	.021*

خدمات الحماية	داخل المجموعات	66.044	213	.358		
	المجموع	67.855	215			
خدمات اجتماعية	بين المجموعات	.961	2	.221	.533	.714
	داخل المجموعات	94.832	213	.474		
	المجموع	95.741	215			
خدمات الإرشاد النفسي	بين المجموعات	.945	2	.365	.642	.674
	داخل المجموعات	94.814	213	.489		
	المجموع	95.725	215			
المستوى الكلية	بين المجموعات	1.357	2	.341	1.475	.211
	داخل المجموعات	54.487	213	.225		
	المجموع	55.814	215			

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p \leq .05$ *)**

يتبين من الجدول (7.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات الشمالية كانت(0.577، 0.714، 0.674، 0.211) على مختلف الأبعاد، ما عدا بعُد خدمات الحماية، وكانت قيمتها أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، فلا توجد فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات الشمالية وأبعاده، ما عدا بعُد خدمات الحماية الذي كان مستوى الدلالة عنه (0.021)، وهو أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات الشمالية وأبعاده، ما عدا بعُد خدمات الحماية؛ أجري اختبار أقل فرق دال (LSD)، والجدول (8.4) يوضح ذلك:

جدول (8.4)

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	طوباس	سلفيت	جنين	قلقيلية	نابلس	طولكرم
المشاركة	طوباس	.01				.01*		
	سلفيت	.02				.02*		
	جنين	.07						
	قلقيلية	.03					.04*	
	نابلس	.08						
	طولكرم	.07						

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (8.4) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، على بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات الشمالية بين قلقيلية من جهة، وطوباس وسلفيت من جهة أخرى، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لها (0.04، 0.01، 0.02) على الترتيب، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح طوباس وسلفيت.

واعتمادا على ما سبق؛ تم قبول الفرضية على مجالات خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، في حين رفضت على مجال بعد خدمات الحماية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية؛ استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير مكان العمل، ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً لمتغير مكان العمل، والجَدْوَلانِ (9.4) و(10.4) يبيّنان ذلك:

جدول (9.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
خدمات الإرشاد والتوعية	وزارة التنمية الاجتماعية	62	4.81	0.64
	الجمعيات الخيرية	67	4.66	0.52
	البيوت الإيوائية	26	4.28	0.56
	مراكز الخدمات النهارية	61	4.43	0.57
خدمات الحماية	وزارة التنمية الاجتماعية	62	4.21	0.64
	الجمعيات الخيرية	67	4.24	0.51
	البيوت الإيوائية	26	4.38	0.53
	مراكز الخدمات النهارية	61	4.26	0.47
خدمات اجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	62	4.33	0.65
	الجمعيات الخيرية	67	4.33	0.53
	البيوت الإيوائية	26	4.29	0.54
	مراكز الخدمات النهارية	61	4.47	0.54
خدمات الإرشاد النفسي	وزارة التنمية الاجتماعية	62	4.09	0.64
	الجمعيات الخيرية	67	4.18	0.59
	البيوت الإيوائية	26	4.35	0.53
	مراكز الخدمات النهارية	61	4.96	0.63
المستوى الكلية	وزارة التنمية الاجتماعية	62	4.20	0.57
	الجمعيات الخيرية	67	4.23	0.49
	البيوت الإيوائية	26	4.08	0.43
	مراكز الخدمات النهارية	61	4.11	0.41

يتضح من خلال الجدول (9.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إذا ما كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية؛ استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (10.4) يوضح ذلك:

جدول (10.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
خدمات الإرشاد والتوعية	بين المجموعات	.198	2	.089	.288	.741
	داخل المجموعات	62.133	213	.322		
	المجموع	62.314	215			
خدمات الحماية	بين المجموعات	.010	2	.478	4.259	.019
	داخل المجموعات	61.107	213	.658		
	المجموع	61.147	215			
خدمات اجتماعية	بين المجموعات	.463	2	.210	.619	.511
	داخل المجموعات	63.045	213	.381		
	المجموع	63.508	215			
خدمات الإرشاد النفسي	بين المجموعات	.433	2	.325	.574	.478
	داخل المجموعات	63.025	213	.347		
	المجموع	63.547	215			
المستوى الكلية	بين المجموعات	.118	2	.059	.236	.733
	داخل المجموعات	54.281	213	.250		
	المجموع	54.399	215			

يتبين من الجدول (10.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل كانت (0.741، 0.511، 0.478، 0.733) بمختلف أبعاده، ما عدا بعد خدمات الحماية، فكانت أكبر من قيمة

مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، لا توجد فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل وأبعادها، ما عدا بعد خدمات الحماية، الذي بلغت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.019)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل وأبعاده باستثناء بعُد خدمات الحماية؛ أجري اختبار أقل فرق دال (LSD)، والجدول (11.4) يوضح ذلك:

جدول (11.4)

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	وزارة التنمية الاجتماعية	الجمعيات الخيرية	البيوت الإيوائية	مراكز الخدمات النهارية
خدمات الحماية	وزارة التنمية الاجتماعية	.02			.01*	
	الجمعيات الخيرية	.03			.02*	
	البيوت الإيوائية	.04				.04*
	مراكز الخدمات النهارية	.07				

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p \leq .05$ *)**

يتبين من الجدول (11.4) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل بين (البيوت الإيوائية) من جهة، ووزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية من جهة أخرى، وكانت قيمة مستوى الدلالة لها (0.04، 0.01، 0.02) على الترتيب،

وقيمتها أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية.

واعتمادا على ما سبق؛ فقد تم قبول الفرضية على مجالات خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، في حين رفضت على مجال بعد خدمات الحماية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

من أجل فحص الفرضية الثالثة، وتحديد الفروق تبعاً لمتغير الجنس؛ استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (12.4) تبين ذلك:

جدول (12.4)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

المتغيرات	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الإرشاد والتوعية	ذكر	94	4.45	0.57	1.748	0.084
	أنثى	122	4.26	0.59		
خدمات الحماية	ذكر	94	4.78	0.52	2.233	0.032*
	أنثى	122	3.36	0.61		
خدمات اجتماعية	ذكر	94	4.45	0.63	1.611	0.170
	أنثى	122	4.06	0.68		
خدمات الإرشاد النفسي	ذكر	94	4.32	0.48	2.374	0.017*
	أنثى	122	4.27	0.55		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p \leq .05$ *)

يتبين من الجدول (12.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على بعد خدمات الحماية، وبعُد خدمات الإرشاد النفسي كانت (0.032، 0.017) على الترتيب، وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، فلا يوجد فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس على بُعْدَيْ خدمات الحماية وخدمات الإرشاد النفسي، إذ جاءت الفروق لصالح الذكر.

واعتمادا على ما سبق؛ فقد تم قبول الفرضية على مجالات خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، في حين رفضت على مجال بعد خدمات الحماية ومجال خدمات الإرشاد النفسي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

من أجل فحص الفرضية الرابعة؛ استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، والجَدْوَلانِ (13.4) و(14.4) يبيّنان ذلك:

جدول (13.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أعزب	66	4.20	0.56

خدمات الإرشاد والتوعية	متزوج	127	4.12	0.57
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	4.41	0.55
خدمات الحماية	أعزب	66	3.87	0.65
	متزوج	127	4.41	0.62
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	4.43	0.57
خدمات اجتماعية	أعزب	66	4.55	0.70
	متزوج	127	4.25	0.65
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	4.23	0.60
خدمات الإرشاد النفسي	أعزب	66	4.23	0.68
	متزوج	127	4.19	0.64
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	4.41	0.52
المستوى الكلية	أعزب	66	4.47	0.54
	متزوج	127	4.35	0.54
	أخرى (مطلق، أرمل)	23	4.33	0.60

يتضح من خلال الجدول (13.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إذا ما كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية؛ فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (14.4) يوضح ذلك:

جدول (14.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
خدمات الإرشاد والتوعية	بين المجموعات	.241	2	.133	.357	.624
	داخل المجموعات	59.544	213	.314		
	المجموع	59.855	215			
خدمات الحماية	بين المجموعات	2.830	2	1.415	3.886	.012*
	داخل المجموعات	79.018	213	.364		
	المجموع	80.587	215			
	بين المجموعات	1.884	2	.942	2.178	.102
	داخل المجموعات	83.855	213	.433		

خدمات اجتماعية	**المجموع**	85.721	215			
خدمات الإرشاد النفسي	بين المجموعات	1.758	2	.396	2.158	.163
	داخل المجموعات	83.369	213	.547		
	المجموع	84.548	215			
المستوى الكلية	بين المجموعات	1.345	2	.673	2.677	.064
	داخل المجموعات	54.623	213	.251		
	المجموع	55.887	215			

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (14.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية وأبعاده كانت (0.624، 0.102، 0.163، 0.064) على مختلف الأبعاد، ما عدا بعُد خدمات الحماية، وكانت هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، فلا توجد فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية وأبعاده، ما عدا بعُد خدمات الحماية، الذي كانت قيمة مستوى الدلالة عنده (0.012)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لبعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؛ فقد أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (15.4) يوضح ذلك:

جدول (15.4)

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	أعزب	متزوج	أخرى (مطلق، أرمل)
خدمات الحماية	أعزب	0.07		.02*	.03*
	متزوج	0.04			
	أخرى (مطلق، أرمل)	0.02			

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p \leq .05$ *)**

يتبين من الجدول (15.4) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية بين (متزوج) من جهة، وأخرى (مطلق، أرمل) من جهة أخرى، وكانت قيمة مستوى الدلالة (0.02، 0.03)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح أخرى (مطلق، أرمل).

واعتمادا على ما سبق؛ فقد تم قبول الفرضية على مجالات خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، في حين رفضت على مجال بعد خدمات الحماية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

من أجل فحص الفرضية الثانية؛ استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر، ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر، والجَدْولانِ (16.4) و(17.4) يبيّنان ذلك:

جدول (16.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
خدمات الإرشاد والتوعية	22–30 سنة	33	4.14	0.53
	31– 40 سنة	87	4.26	0.51
	41– 50 سنة	77	4.08	0.58
	أكثر من 50 سنة	19	4.03	0.54
خدمات الحماية	22–30 سنة	33	4.35	0.66
	31– 40 سنة	87	4.25	0.57
	41– 50 سنة	77	4.11	0.61
	أكثر من 50 سنة	19	4.27	0.64
خدمات اجتماعية	22–30 سنة	33	4.44	0.75
	31– 40 سنة	87	4.25	0.53
	41– 50 سنة	77	4.34	0.60
	أكثر من 50 سنة	19	4.29	0.67
خدمات الإرشاد النفسي	22–30 سنة	33	4.63	0.79
	31– 40 سنة	87	4.23	0.68
	41– 50 سنة	77	4.17	0.79
	أكثر من 50 سنة	19	4.40	0.63
المستوى الكلية	22–30 سنة	33	4.42	0.56
	31– 40 سنة	87	4.32	0.46
	41– 50 سنة	77	4.45	0.48
	أكثر من 50 سنة	19	4.29	0.46

يتضح من خلال الجدول (16.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إذا ما كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية؛ فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (17.4) يوضح ذلك:

جدول (17.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
خدمات الإرشاد والتوعية	بين المجموعات	1.344	2	.663	2.189	.122
	داخل المجموعات	67.436	213	.307		
	المجموع	68.811	215			
خدمات الحماية	بين المجموعات	.244	2	.121	.323	.714
	داخل المجموعات	71.641	213	.366		
	المجموع	71.889	215			
خدمات اجتماعية	بين المجموعات	2.089	2	1.011	2.532	.082
	داخل المجموعات	83.614	213	.449		
	المجموع	85.720	215			
خدمات الإرشاد النفسي	بين المجموعات	2.074	2	.365	.452	.491
	داخل المجموعات	80.323	213	.451		
	المجموع	81.254	215			
المستوى الكلية	بين المجموعات	1.032	2	.512	2.033	.147
	داخل المجموعات	44.844	213	.265		
	المجموع	45.898	215			

يتبين من الجدول (17.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر وأبعاده، كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، لا يوجد فروق في مستوى الخدمات

التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

واعتمادا على ما سبق؛ فقد تم قبول الفرضية على مختلف مجالاتها، وهي خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، وخدمات الحماية.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة؛ استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، والجَدْوَلانِ (18.4) و(19.4) يبيّنان ذلك:

جدول (18.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
خدمات الإرشاد والتوعية	أقل من 5 سنوات	39	3.91	0.74
	(5–10) سنوات	78	4.47	0.51
	(11–15) سنة	64	4.38	0.58
	أكثر من 15 سنة	35	4.22	0.50
خدمات الحماية	أقل من 5 سنوات	39	4.10	0.73
	(5–10) سنوات	78	4.40	0.57
	(11–15) سنة	64	4.38	0.63
	أكثر من 15 سنة	35	4.28	0.53
	أقل من 5 سنوات	39	4.04	0.83

خدمات اجتماعية	(5–10) سنوات	78	4.46	0.50
	(11–15) سنة	64	4.85	0.65
	أكثر من 15 سنة	35	4.41	0.46
خدمات الإرشاد النفسي	أقل من 5 سنوات	39	4.28	0.65
	(5–10) سنوات	78	4.44	0.62
	(11–15) سنة	64	4.29	0.52
	أكثر من 15 سنة	35	4.37	0.51
المستوى الكلية	أقل من 5 سنوات	39	4.51	0.69
	(5–10) سنوات	78	4.21	0.42
	(11–15) سنة	64	4.29	0.54
	أكثر من 15 سنة	35	4.23	0.44

يتضح من خلال الجدول (18.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إذا ما كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية؛ استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (19.4) يوضح ذلك:

جدول (19.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
خدمات الإرشاد والتوعية	بين المجموعات	1.644	2	.809	2.484	.086
	داخل المجموعات	60.726	213	.326		
	المجموع	62.344	215			
خدمات الحماية	بين المجموعات	.619	2	.680	3.257	* .021
	داخل المجموعات	60.541	213	.589		
	المجموع	61.651	215			
خدمات اجتماعية	بين المجموعات	.189	2	.096	.284	.753
	داخل المجموعات	73.317	213	.338		
	المجموع	73.508	215			
خدمات الإرشاد النفسي	بين المجموعات	.188	2	.309	.950	.388
	داخل المجموعات	63.357	213	.325		
	المجموع	63.507	215			

المستوى الكلية	بين المجموعات	.763	2	.382	1.544	.216
	داخل المجموعات	53.635	213	.247		
	المجموع	54.399	215			

يتبين من الجدول (19.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة وأبعاده(0.086، 0.753، 0.388، 0.216) لمختلف الأبعاد، ما عدا بعد خدمات الحماية، أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي، لا توجد فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة وأبعادها، ما عدا بُعد خدمات الحماية، الذي كانت قيمة مستوى الدلالة عنده (0.021)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة وأبعاده، ما عدا بعُد خدمات الحماية؛ فقد أجري اختبار أقل فرق دال (LSD)، والجدول (20.4) يوضح ذلك:

جدول (20.4)

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	أقل من 5 سنوات	(5-10) سنوات	(11-15) سنة	أكثر من 15 سنة
	أقل من 5 سنوات	0.06				

خدمات الحماية	(5–10) سنوات	0.05		.04*
	(11–15) سنة	0.03	.02*	
	أكثر من 15 سنة	0.01	.01*	

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (20.4) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، في بعُد خدمات الحماية لمستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة بين (5–10) سنوات من جهة، وكل من (11–15 سنة) و(أكثر من 15 سنة) من جهة أخرى، وكانت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.04، 0.02، 0.01)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد (α≤0.05)، وجاءت الفروق لصالح كل من (11–15 سنة) و(أكثر من 15 سنة).

واعتمادا على ما سبق؛ فقد تم قبول الفرضية على مجالات خدمات الإرشاد والتوعية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، في حين رفضت على مجال بُعد خدمات الحماية.

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

يشتمل الفصلُ الأخير في الدِّراسة الحاليّة على مناقشة النَّتائج التي توصَّلت إليها، من خلال عمليَّة التَّحليل الإحصائيّ، ومقارنتها بنتائج الدِّراسات السّابقة مقارنات تماثلية وتفاضليّة، واشتقاق أهمَّ التّوصيات المقترحة منَ النَّتائج التي خَلُصَت إليها الدِّراسة، وقد نُظِّمَت وفقاً لمنهجيَّة محدَّدة في هذا الفصل، ويمكن عرضها على النّحو الآتي:

مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الرئيس:

ما مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية؟

كانت نتيجة تحليل هذا السؤال هي أن مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية ككل بلغ (4.17)، بنسبة مئوية (84.1%)، وبتقدير مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد الإرشاد والتوعية (4.29)، بنسبة مئوية (83.4%)، وبتقدير مرتفع، ويفسَّر ذلك بأن وزارة التنمية الاجتماعية تعقد ندوات لأولياء الأمور؛ لتوضيح أسس التعامل مع الأطفال في الأسرة، كما تقوم بتوزيع نشرات توعوية حول خطورة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال، إضافة إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على تفعيل دور النشرات الإعلامية التي تحذر من خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، كما تشارك

وزارة التنمية الاجتماعية في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية ضد العنف الأسري ضد الأطفال.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات الحماية (4.40)، بنسبة مئوية (86.4%)، وبتقدير مرتفع، ويمكن عَزْو ذلك إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية توفر الخدمات المتنوعة بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى، التي تسهم في حماية الطفل من العنف الأسري، كما توفر الحمايةَ للأطفال ضد الاعتداء الجنسي الممارس من أفراد الأسرة، وتعمل على توفير البرامج التي توفر الحماية الكاملة للأطفال ضد العنف الممارس ضدهم من الأسرة، كما تنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع جهات الاختصاص؛ لتوفير بيئة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات اجتماعية (3.90)، بنسبة مئوية (84.7%)، وبتقدير مرتفع، ويفسَّر ذلك بأن وزارة التنمية الاجتماعية تتواصل مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية الأطفال من العنف الأسري، على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة، كما تتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لدمج الأطفال المعرضين للعنف الأسري في المجتمع، إضافة إلى أنّها تعقد الجلسات الفردية والجمعية لحل مختلف المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للعنف الأسري، للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية، كما تعمل على تزويد المؤسسات التأهيلية بالمعلومات اللازمة حول العنف الأسري الذي تعرض له الطفل، لإلحاقه ببرامج تأهيل شاملة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لبعُد خدمات الإرشاد النفسي (4.10)، بنسبة مئوية (82.0%)، وبتقدير مرتفع، ويفسَّر ذلك بأن وزارة التنمية الاجتماعية توفر البرامج والأنشطة الإرشادية النفسية التي تسهم في خفض الاضطرابات النفسية، التي تسبب الاضطرابات السلوكية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، كما تعمل على توفير برنامج الدعم النفسي للأطفال

المعرضين للعنف الأسري من خلال البرامج الترفيهية، التي تساعد في خفض حدة التشاؤم التي تلازم هؤلاء الأطفال، إضافة إلى أنها في عقد أنشطة تفريغ نفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض الضغوط النفسية التي يتعرضون لها نتيجة ذلك، كما تقدم البرامجَ المخططةَ التي تقدمها من خلال المدارس، لخفض حدة اضطراب ما بَعد الصدمة، نتيجة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، فوزارة التنمية الاجتماعية تقدم خدمات متنوعة لحماية الأطفال المعرضين للعنف الأسري، فهي تعمل على تلقي بلاغات الأطفال المعرضين للعنف والاستغلال والإهمال وسوء المعاملة، وحالات الأطفال المهددين، والتحقق من وضعهم، من خلال مقابلة الطفل، أو التوجه إلى مكان وجوده، والتحقق من البلاغ، ونوع العنف والاستغلال، وأعراض العنف والاستغلال، ومصدر العنف والاستغلال، ومقابلة القائم على رعاية الطفل، أو التوجه إلى مكان وجوده، والمبادرة للتحقق من وضع الأطفال في داخل الأسر الضعيفة والأماكن العامة وأماكن الرعاية، وتقييم مستوى الخطر، إذ يجب تحقيق أهداف خطة التدخل؛ انسجاماً مع منهجية إدارة الحالة المعمول بها في وزارة التنمية الاجتماعية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة النمري، (2022)، ودراسة صابر، (2022)، ودراسة الشهراني، (2021)، التي حددت أدوار المؤسسات المعنية، وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعامل مع حالات العنف الأسري، وحماية الطفل من الإساءة، وبيان دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة، وأهمُّها ظاهرةُ العنف الأسرى، ودور مؤسسة التنمية الاجتماعية في الحدّ منها، ولم تتعارض مع أي دراسة من الدراسات السابقة.

مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

بيّنت نتائج الفرضية أنه تم رفض الفرضية الصفرية، بأنه يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظات، وكانت الفروق في بعُد خدمات الحماية، وجاءت الفروق لصالح طوباس وسلفيت، ويفسَّر ذلك بأن الأخصائيين الاجتماعيين في محافظَتَيْ طوباس وسلفيت يطّلعون على تفاصيل التجارب، التي من خلالها تمّ التعامل مع الأطفال المعرضين للعنف الأسري أكثر من الأخصائيين في المحافظات الأخرى؛ نتيجة عدم توافر حالات عنف كثيرة في محافظاتهم، فلديهم الوقت المناسب لمتابعة كيفية رصد هذه الأحداث، وتعميق الفهم لتفاصيلها، للاستفادة منها في القضايا التي قد يواجهونها في محافظاتهم، كما أن الأخصائيين الاجتماعيين محافظَتي طوباس وسلفيت لديهم تنوع في البرامج الخاصة بالخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، ومن ضمنها خدمات الحماية التي من خلالها يواكبون العمل مع الوزارة على توفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، التي تضمن لهم متابعة دراستهم، واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر، كما يتم تطبيقه في محافظَتي طوباس وسلفيت أكثر من باقي المحافظات، إذ يوجد اختلاف وفروق في آراء الأخصائيين الاجتماعيين في المحافظات حول تلك الخدمات الخاصة بالحماية، فَهُم أكثر مواجهةً لهذه الحالات في محافظاتهم، التي تتضمن توفير الخدمات الإيوائية للأطفال المعرضين للعنف الأسري الشديد الذي يعرِّض حياتهم للخطر.

وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة غانم، (2020)، التي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير مكان العمل (المحافظة)، ويمكن عَزْو هذه الاختلاف إلى اختلاف مجتمع الدراسة، وعيّنتها، ومكانها، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العيّنة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

بيّنت نتائج الفرضية أنه تم رفض الفرضية الصفرية، بأنه يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان العمل، في بعُد خدمات الحماية، وجاءت الفروق لصالح وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية، ويفسَّر ذلك بأن جميع الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في وزارة التنمية الاجتماعية، والذين يعملون في الجمعيات الخيرية، لديهم تقييم إيجابيّ، وفهم جذريّ، لطبيعة دور الوزارة في تقديم خدمات متنوعة على مستوى عالٍ من الأهمية، التي تتعلق بالحماية من العنف الأسري؛ إذ إن الوزارة تستفيد من الأخصائيين الاجتماعيين لديها ولدى الجمعيات الخيرية، في العمل على خلق بيئة ملائمة يتمّ فيها احترام أفكار الطفل، والاستماع إليه، وحلّ المشكلات التي تواجهه، ثم العمل على تقديم الرعاية اللازمة له لمواجهة العنف الأسري الذي قد يتعرض له.

إنّ اختلاف الأخصائيين الاجتماعيين وفق مكان عملهم، وخاصة الذين يعملون في وزارة التنمية الاجتماعية ولدى الجمعيات الخيرية في تأكيد أهمية تطبيق البرامج التي من خلالها يتم تقديم الخدمات الخاصة بالحماية، حيث لديهم قدرة أعلى من الفئات الأخرى في إعداد برامج تسهم في تعليم الطفل حقّه في الحماية وكيفية وقاية نفسه من العنف الأسري، وتشجيع الطفل على التحدّث عن نفسه وعمّا يجول في خاطره، وما يمرّ به من تأثير، نتيجة تعرضه للعنف الأسري؛ فهم قادرون على التعاون والتكاثف والوقوف مع الأسرة والطفل ليساعدوهم في مواجهة

العنف الأسري، إذ يشتركون في البرامج التي تضعها وتنفذها وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية مع مؤسسات الحماية، في توفير مختلف متطلبات علاج الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة غانم، (2020)، ودراسة (Exposito, 2019)، اللتين بيّنتا عدم وجود فروق تبعاً لمتغير مكان العمل، ويمكن عَزْو هذه الاختلاف إلى اختلاف مجتمع الدراسة، وعيّنتها، ومكانها، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العيّنة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

بينت نتائج الفرضية أنه تم رفض الفرضية الصفرية، بأنه يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس على بُعْدي خدمات الحماية وخدمات الإرشاد النفسي، إذ جاءت الفروق لصالح الذكور من الأخصائيين الاجتماعيين، ويفسَّر ذلك بأن الأخصائيين الذكور لديهم فَهْمٌ أكبرُ بكثير من الأخصائيات الإناث؛ لطبيعة الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، كما أنهم أكثر مشاركة من الأخصائيات في اللجان التي تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتشكيلها بشكل مستمر، لتقدم عدة خدمات للأطفال المعرضين للعنف وأُسَرهم، ومن أهمها خدمات الحماية؛ لأنها تتطلب خصوصية وجرأة عالية في تفهم الحالة التي يمر بها الأطفال المعرضون للعنف، ومن خلال القدرات التي يتمتع بها الأخصائيون الذكور، والتي تبرز من خلال التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، ومع شبكة الحماية الاجتماعية التي تسهم في توفير الحماية للأطفال المعنفين من الأسرة، كما أن الأخصائيين الذكور لديهم قدرة أكبر من

الأخصائيات الإناث في تقديم خدمات الإرشاد النفسي، من خلال البرامج التي تضعها وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تسهم من خلالها في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي للطفل المعرض للعنف الأسري.

كما أنّ الأخصائيين الاجتماعيين لديهم فهم أعمق من الأخصائيات الاجتماعيات؛ لطبيعة البرامج التي تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال تقديم خدمات متنوعة تسهم في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد الأطفال من الأسرة، وهم أقدر على تقديم خدمات الإرشاد النفسي الخاصة بتقديم الحلول اللازمة لمواجهة الانطوائية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صابر، (2022)، ودراسة الشهراني، (2021)، ودراسة (Yigzow, 2018)، اللتين بيّنتا وجود فروق تبعاً لمتغير الجنس، وقد تعارضت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جهشان، (2021)، ودراسة غانم، (2020)، ودراسة خليفة، (2018)، التي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس، ويمكن عَزْو هذه الاختلاف إلى اختلاف مجتمع الدراسة، وعيّنتها، ومكانها، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العيّنة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

بينت نتائج الفرضية أنه تم رفض الفرضية الصفرية، بأنه يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وكانت الفروق في بعُد خدمات الحماية، وجاءت الفروق لصالح (متزوج) و(مطلق)،

ويفسَّر ذلك بأن الأخصائيين الاجتماعيين من فئة الحالة الاجتماعية (متزوج ومطلق) لديهم خبرة كافية في مسيرة الحياة، وكيفية التعامل مع الأطفال المعرضين للعنف الأسري أكثر من غيرهم، فهم يشاركون في تقديم الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، إذ يشاركون في شبكة الحماية الاجتماعية التي تعمل على توفير الحماية للأطفال من الإيذاء والمعاملة القاسية من الأسرة، وخاصة الأسر التي تعاني من التفكك نتيجة الطلاق، ولديهم فَهْمٌ أعمقُ من الفئات الأخرى، لِما تمر به الأسرة من أحداث وظروف، كما أنّ لديهم تجارب في مجال بناء الأسرة، وكيفية التعامل مع الأطفال أكثر من فئة (الأعزب)، وهذا يدفعهم لتبنّي المساعدة والمشاركة مع البرامج التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، لتوفِّر خدمات الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال مساهمتهم الفاعلة في تطوير برنامج منع العنف في المجتمع وتنفيذه ومراقبته، وذلك بالتعاون مع الأطفال والبالغين ومؤسسات المجتمع المحليّة، فَهُمْ لديهم تفكير عميق ورؤية واضحة من واقع تجاربهم العملية الأسرية والاجتماعية، كما أنّهم قادرون على وضع الحلول والمقترحات السليمة التي تُتَّبع، من تقييم التجارب السابقة لديهم، ولطبيعة حياتهم الأسرية التي يستفيدون من خلالها من المواقف العديدة في اقتراح أساليب للتصدّي لظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال، وضمان ملاءمتها للمجتمع.

وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة الحربي، (2017)، التي بيّنت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ويمكن عَزْو هذه الاختلاف إلى اختلاف مجتمع الدراسة، وعيّنتها، ومكانها، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العيّنة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

بينت نتائج الفرضية أنه تم قبول الفرضية الصفرية، بأنه لا يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، ويفسَّر ذلك بأن جميع الأخصائيين الاجتماعيين، على اختلاف أعمارهم، يؤكدون الفهمَ العميقَ لطبيعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري ولعائلاتهم، إذ يشترك الأخصائيون الاجتماعيون، على اختلاف فئاتهم العمرية، في البرامج التي تطبقها وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تسعى لتقديم خدمات التوعية والإرشاد، ويشاركون في تكوين اللجان التي تقوم بتوعية الوالدين بِنبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في المناطق المهمَّشة، فاختلاف الفئات العمرية لدى الأخصائيين الاجتماعيين لا يعدُّ عائقا، للمشاركة في تقديم خدمات الحماية من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، التي من خلالها يتم توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري بكلّ أشكاله، فلا يوجد اختلاف بين الأخصائيين الاجتماعيين في تقييمهم لطبيعة الخدمات التي تقدمها الوزارة، ومن ضمنها الخدمات الاجتماعية التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال تشغيل خطوط هاتفية ساخنة، لمتابعة الأطفال المعرضين للعنف الأسري والاطمئنان عليهم، وتقديم خدمات الإرشاد النفسي من خلال مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في برامج الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري باختلاف أعمارهم؛ لزيادة الثقة بالنفس، لتخطي حالة العزلة عن الآخرين.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة النمري، (2022)، ودراسة صابر، (2022)، ودراسة غانم، (2020)، ودراسة جهشان، (2021)، ودراسة الحربي، (2017) ودراسة (,Exposito

2019)، التي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير العمر، ولم تتعارض مع أي دراسة من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

بينت نتائج الفرضية أنه تم رفض الفرضية الصفرية، بأنه يوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من وجهة نظر عيّنة من الأخصائيين الاجتماعيين، في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، في بعُد خدمات الحماية، وجاءت الفروق لصالح الأخصائيين الاجتماعيين من ذوي فئة عدد سنوات الخبرة من (11–15 سنة)، و(أكثر من 15 سنة)، ويفسَّر ذلك بأن هذه الفئة لديها خبرة كافية، وتجارب أعمق من الفئات الأخرى، في توجيه برامج الوزارة التي تسهم في توفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، إذ إن هذه الفئة تزوّد الوزارة بكيفية توفير برامج حماية كفيلة بتوفير مختلف متطلبات العيش بحياة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة أكثر من الفئات الأخرى؛ نتيجة عمق الأفكار والتجارب التي مرت بها، كما ترسم الخطط الكفيلة بتوفير الحماية الكاملة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المخولة بذلك.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة غانم، (2020)، التي بينت وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح (10 سنوات فأكثر)، وقد عارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة الشهراني، (2021)، ودراسة جهشان، (2021)، ودراسة خليفة، (2018)، التي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، ويمكن عَزْو هذه الاختلاف إلى اختلاف مجتمع الدراسة، وعيّنتها، ومكانها، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العيّنة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة؛ فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

1. ضرورة استمرار وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم خدمات التوعية والإرشاد لأسر الأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال عقد جلسات التوعية التي تبثها عبر وسائل الإعلام المتنوعة.

2. ضرورة توفير وزارة التنمية الاجتماعية كلَّ الخدمات الاجتماعية من خلال عقد فعاليات متخصصة، تتناول مكافحة العنف الأسري الذي يتعرض له الأطفال، وتعميق أساليب التعامل معهم داخل الأسر.

3. ضرورة تحسين خدمات الحماية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية وتطويرها، من خلال التنسيق المتكامل بين جميع شبكات الحماية، لتحسين البرامج والاستراتيجيات الفعالة التي تسهم في توفير الرعاية الكاملة لكلّ الأطفال المعرضين للعنف الأسري.

4. ضرورة تطوير الاستراتيجيات التي تطبقها وزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بخدمات الإرشاد النفسي المقدمة للأطفال المعرضين للعنف وأسرهم، من خلال الاستفادة من تجارب البلدان المجاورة، لزيادة قدرتهم على حل المشكلات التي تواجه تلك الأسر وأطفالهم.

5. وضع الأسس السليمة لخلق فرص تسهم في بناء شراكات بنّاءة بين مختلِف المؤسسات المساندة لتقديم الخدمات الفعالة، التي تسهم في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال، بأساليب وبرامج مُعَدَّةٍ بشكل يحقق الهدف منها.

6. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في وزارة التنمية الاجتماعية في مجال تطوير مهاراتهم الخاصة، بتقديم الخدمات النفسية والإرشادية التي تتعلق بالأطفال المعرضين للعنف الأسري.

7. ضرورة توفير تشريعات وأنظمة فعالة لحماية الأطفال من العنف الأسري، تتولّى متابعتَها وزارةُ التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع المؤسسات التي تسهم في حماية الأطفال من العنف الأسري.

8. ضرورة حث وسائل الإعلام الفلسطينية على ضرورة بث برامج مخططة، تسهم في إبراز خدمات وزارة التنمية الاجتماعية التي تقدم للحفاظ على الأطفال من العنف الأسري الموجه ضدهم.

المقترحات:

تقترح الباحثة في الأبحاث المستقبلية ما يلي:

1. تسليط الضوء من زوايا مختلفة، تتعلق بمستويات الشراكة المجتمعية مع وزارة التنمية الاجتماعية، لتقييم مستوى الخدمات التي تقدمها للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لكي يتم توفير تصور يبرز كلّ الخدمات التي تسهم في حلّ المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للعنف الأسري وأسرهم، وحلّها بأساليب علمية فعالة.

2. إجراء دراسات مشابهة تخدم أهدافاً اجتماعية مختلفـــة، تتعلق بتوفير برامج اجتماعية ونفسية وسلوكية، لإيجاد استراتيجية وطنية، تسهم في حماية الأطفال من العنف الأسري الموجه ضدهم، برعاية برامج واستراتيجيات وزارة التنمية الاجتماعية، ومن خلال تنوع خدماتها.

3. إجراء دراسة مقارنة بين خدمات وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية التي توفر الخدمات الاجتماعية للأطف المعرين لعنف الأسري.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، عبد الستار (2017). **العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

2. اتفاقية حقوق الطفل (2022). **حقوق الطفل في الأسرة**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

3. بدر، معتصم (2018). **واقع التنمية الإدارية في وزارة الشؤون الاجتماعية وأثرها على جودة الخدمات في محافظات وسط الضفة الغربية (القدس–رام الله– أريحا)**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، أبو ديس: جامعة القدس.

4. بسيسو، شفا، وأبو الروس، سامي (2019). **مدى الرضا الوظيفي لدى موظفي المؤسسات الحكومية بقطاع غزة من نظام التعويضات المالية حالة دراسية: وزارة الشؤون الاجتماعية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: الجامعة الإسلامية.

5. البصري، حيدر (2015). **العنف الأسري: الدوافع والحلول**. دمشق: مكتبة دار المحجة البيضاء لتوزيع والنشر.

6. بوراس، آسية (2017). واقع ممارسة العنف ضد الأطفال وآثارها النفسية والسلوكية عليهم. **مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، 1(1)، 188–204.

7. تفال، سهى (2021). رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030 :دراسة حالة سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 5(18)، 111–139.

8. الجطلاوي، انتصار (2021). المشكلات الاجتماعية التي تواجه المتقاعدين ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها. **مجلة كليات التربية لجامعة الزيتونة**، 5(22)، 95-136.

9. جعدان، إيمان، والطيف، حنين (2019). العنف الأسري وعلاقته بالاندفاعية لدى المراهقين. **مجلة مركز البحوث النفسية لجامعة بغداد**، 30(1)، 144-179.

10. جلال الدين، لمياء (2019). **التنمية البشرية في محافظة الفيوم وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: جامعة الفيوم.

11. جهشان، عمر (2021). دور المؤسسات الاجتماعية والمدنية في حماية الأطفال من العنف الأسري. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاجتماعية**، 30(2)، 133-168.

12. حجازي، غادة (2020). **ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني**. رام الله: منشورات مكتبة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني.

13. الحربي، منال (2017). **دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسري**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

14. الحسني، وسام (2016). **أثر جودة الحياة الوظيفية في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى الباحثين الاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية بقطاع غزة**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: الجامعة الإسلامية.

15. حمد، رضا (2021). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين القائمين على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية ودور طريقة خدمة الجماعة في مواجهتها. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**، 3(15)، 411-465.

16. حواس، محمد (2021). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في دمج حالات أطفال الشلل الدماغي. **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، 1(6)، 233-258.

17.أبو حويج، مروان (2019). **المدخل إلى الصحة النفسية**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

18.الحياصات، ناديا (2016). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية". **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 43(4)، 154-189.

19.خليفة، ابتسام (2018). مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره علـــى المجتمع واستراتيجيات الحد من هــذه الظاهرة. **مجلة كلية التربية لجامعة الزاوية**، 10(28)، 2-34.

20.أبو دواس، سهام (2020). **الحماية الجنائية للطفل من العنف الأسري: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الإماراتي**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم.

21.الربيعي، أحمد (2018). العنف الأسري والعنف ضد المرأة. **مجلة القادسية للعلوم الانسانية**، 21(3)، 55-96.

22.رزق، ياسين (2019). **دور الخدمة الاجتماعية في مجال حماية الأسرة والطفل**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

23.رضوان، صفاء، وبحر، يوسف (2018). **أثر أبعاد الهيكل التنظيمي على إدارة المعرفة: دراسة حالة وزارة الشؤون الاجتماعية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: الجامعة الإسلامية.

24.الزهراني، خالد (2019). العنف الأسري كما يدركه الأبناء وعلاقته بالأمن النفسي والتوافق الاجتماعي لدى عيّنة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الباحة. **المجلة العلمية لكلية التربية**، 35(9)، 141-187.

25.سعاد، قاسم (2017). العنف الأسري وآثاره الاجتماعية والنفسية. **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية المركز الجامعي**، 2(7)، 214-243.

26.بن سعيد، موسى (2018). العنف الأسري وأثره في انجراف الأطفال. **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. 7(14)، 232-257.

27.سلطان، نور (2021). **التدوير الوظيفي ومدى إسهامه في تحقيق أهداف وغايات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين: جامعة الخليل.

28.الشميري، عبد الرقيب (2022). العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات. **المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية**، 4(1)، 89-113.

29.الشهراني، عائض (2021). الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، 17(2)، 6-38.

30.صابر، ريحاب (2022). الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي كممارس عام بلجنة حماية الطفل. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**. 3(20)، 282-315.

31.عبد الرحيم، محمد (2019). **العنف الموجه ضد الأطفال في المنزل من وجهة نظر الأمهات في القرى الفلسطينية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الأقصى.

32.عبد الله، سلمان (2020). **العنف الأسري في مملكة البحرين ودور المؤسسات الأهلية والقضاء الشرعي في معالجته: دراسات فقهية تحليلية**. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية.

33.عبيد، حنان، والموسوي، محمد، وعبد العزيز، محمد (2021). التخطيط الاستراتيجي للعنف الأسري وتأثيراته السلبية على التعليم الجامعي والاستراتيجيات العلاجية المقترحة. **مجلة العلوم الإنسانية**، 5(1)، 55-97.

34.العتيبي، نورة (2022). اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين نحو علاج وتأهيل المدمنين في المراكز الخاصة: دراسة ميدانية مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في مجمع إرادة والصحة النفسية في مدينة الرياض. **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية**، 1(22)، 178-213.

35.عطية، جميل (2019). العنف داخل الأسرة وأثره في جنوح الأبناء: بحث ميداني في مدرسة تأهيل الصبيان أنموذجا. **مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد**، 1(128)، 44-87.

36.علي، مروة (2020). فاعلية برنامج لتعديل السلوك اللاتوافقي في البيئة المدرسية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري. **مجلة كلية التربية لجامعة عين شمس**، 4(44)، 132-165.

37.عمار، عبد الجليل، ومذكور، انتصار (2019). العنف الأسرى ضد الأطفال ظاهرة تستحق الاهتمام وعلاقته بالتأخر الدراسي. **مجلة علوم التربية**، 3(1)، 105-137.

38.العواودة، أمل (2018). اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاجتماعية**، 26(2)، 131-158.

39.غانم، عمر (2019). **دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفولة.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الأقصى.

40.غزوان، أنس (2019). العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاسه على الشخصية دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة. **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بابل**، 23(4)، 67-100.

41.قاسم، أماني (2019). **نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الأقصى.

42.قانون الطفل الفلسطيني (2007). **قانون الطفل الفلسطيني: الحقوق والواجبات**. رام الله: مكتبة دار الفكر للنشر.

43.بن قفة، سعاد، وعلي، حورية (2017). دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، 1(31)، 101-142.

44.المزوغي، ابتسام (2017). العنف الأسري ضد الأطفال: مفهومه، دوافعه، أشكاله، الآثار المترتبة عنه. **مجلة كلية الآداب لجامعة أسيوط**، 2(24)، 151-173.

45.المطيري، هنوف (2020). الحاجات المعرفية للأخصائيين للتعامل مع العنف ضد الأطفال في إطار الممارسة العامة: دراسة ميدانية مطبقة على الأخصائيين العاملين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض. **مجلة الخدمة الاجتماعية لجامعة الملك فهد**، 1(64)، 142-169.

46.أبو المعاطي، ماهر (2020). **الاتجاهات الحديثة في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

47.مناصرة، كفاح (2018). دور نيابة الأحداث في الحد من الجريمة من وجهة نظر شرطة الأحداث ومرشدي حماية الطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. **المجلة الكندية الشرق أوسطية للدراسات**، 2(1)، 265-279.

48.منصور، عصام (2015). العنف الأسري في مدينة عمان: دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية. **مجلة الأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، 2(7)، 163-199.

49.أبو النصر، مدحت (2021). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلة العنف ضد الطفل ذي الإعاقة. **المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة**، 1(15)، 133-165.

50.النمري، نادين (2022). أهمية تحديد أدوار المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل. **المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية**، 4(3)، 115-147.

51.هتان، عبد الباقي (2019). **أسس الخدمة الاجتماعية**. الرياض: مكتبة جامعة الملك فيصل للنشر.

52.وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية (2022). **إحصائيات العنف الموجه ضد الأطفال من قبل الأسرة في فلسطين**. رام الله: وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.

53.وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية (2023). **إحصائيات العنف الموجه ضد الأطفال من قبل الأسرة في فلسطين**. رام الله: وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.

54.يوسف، عبير (2020). مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسات العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف عنها. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، 1(49)، 108-136.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Brophy, Jere & Rhrkemper, Mary (2019). The influence of problem ownership on teachers perception and strategies for coping with problems students. **Journal of Educational and psychology**, 28(2), 164 – 200

2. Charles R. Tittle and Raymond Paternoster .(2019). **Social Deviancea and Crime**, Los AngeJes, Roxbury, publishers.

3. Child Welfare Information Gateway (2021). **Child witnesses to domestic violence. U.S. Department of Health and Human Services**. (Administration for Children and Families), Children's Bureau.

4. Exposito, Francisca, Herrera, Maria (2019). Social Perception of Violence against Women: Individual and Psychosocial Characteristics of Victims and Abusers. **The European journal of psychology applied to context**, 1(1), 123-138.

5. Fredric, L., & Fredjr, A. (2017). **Intensive Family based services program. Prenting and improving mechanism in children abused and neglected through PCTT**. self-management skills, and intensive child play counseling. EDD, Nova, Southwestern University.

6. Hirschel, D. & Buzawa, E. & Pattavina, A. and Faggiani. D. (2017). Domestic Violence and Mandatory Arrest Laws: To What Extent Do They Influence Police Arrest Decisions, **The Journal Of Criminal LAW & Criminology**. 98 (1), 255-298.

7. Kelleher, k. ,Gardner ,w. (2017). Child domestic violence. **The International Joumal**, 32(8), 811-818

8. McCrory, Eamon, De Brito, Stephane, & Viding, Essi (2017). Research review: the neurobiology and genetics of maltreatment and adversity. **Journal of child psychology and psychiatry**, 51(10), 1079-1095.

9. Mcmahon, Sarah (2016). **Changing Perceptions of Sexual Violence over Time**. National online resource center on violence against women: October 2016.

10. Niolon. P. (2017). **Preventing Intimate Partner Violence Across the Lifespan: A Technical Package of Programs, Policies, and Practices, CTRS. For Disease Control & Prevention**. Retrieved on 17/6/2021 from the link https://www.cdc.gov/violenceprevention/pdf/ipvtechnicalpackages.pdf.

11. Ragal, S. (2017). the effect of job rotation role stress and job satisfaction on organizational citizenship behavior of bank employee Asian journal of Economics. **Business and accounting**, 4(3), 1-10.

12. Runge, R. (2019). **The Evolution of a National Response to Violence against Women**. 24 Hastings Women's LJ. 429.

13. Truman, J. & Morgan, R. (2016). **Criminal Victimization, 2015, BUREAU OF JUSTICE STATISTICS**. U.S. DEP'T OF JUSTICE. Retrieved on 17/6/2021 from the link https://www.bjs.gov/content/pub/pdf/cv15.pdf.

14. United Nations (2017). **Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its mission to Kuwait: comments by the State**. New York.

15. Waldrop, A.E. & Resick, P.A. (2017). Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence. **Journal of Family**, 19(5), 291-302.

16. Yigzaw, Tegbar (2018). Perceptions and Attitudes towards Violence against Women by Their Spouses: A Qualitative Study in Northwest Ethiopia. **Ethiop J Health Dev,** 24(1), 114-135.

الملاحق

ملحق (أ) الاستبانة قبل التعديل

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على مستوى الماجستير في الخدمة الاجتماعية بعنوان: "**دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الاخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية**".

ولما كنتم من أهل العلم والدراية والاهتمام في هذا المجال؛ فإنني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراج هذه الدراسة بالصورة المناسبة لتحقيق أهدافها.

مع بالغ شكري وتقديري،

الباحثة: مرام أبو لبدة

بإشراف: د. إياد عماوي

أولاً: البيانات الشخصية:

ضع دائرة حول الإجابة التي تتناسب مع حالتكم:

1.المحافظة: 1. نابلس 2. طولكرم 3. جنين 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. طوباس

2. مكان العمل: 1. وزارة التنمية 2. الجمعيات الخيرية 3. البيوت الإيوائية 4. مراكز الخدمات النهارية

3. الجنس: 1.ذكر 2. أنثى

4.الحالة الاجتماعية: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل

5. العمر: 1. (22-30) سنة 2. (31-40) سنة 3. (41-50) سنة 4. أكثر من 50

6.عدد سنوات الخبرة: 1. أقل من 5 2. (5-10) 3. 11-15 4. أكثر من 15

أولاً- مجال خدمات وزارة التنمية الاجتماعية:

الرقم	الفقرة	مستوى الموافقة				غير موافق بشدة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	
أولاً- الإرشاد والتوعية						
1	تعقد وزارة التنمية الاجتماعية ندوات لأولياء الأمور؛ لتوضيح أسس التعامل مع الأطفال في الاسرة.					
2	تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم نشرات توعوية حول خطورة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال.					
3	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تفعيل دور النشرات الإعلامية التي تحذر من خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
4	تشارك وزارة التنمية الاجتماعية في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية ضد العنف الأسري ضد الأطفال.					
5	تزود وزارة التنمية الاجتماعية المدارس ببرامج توعوية ضد العنف الأسري الموجهة للأطفال.					
6	يعمل الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية على توضيح أسباب العنف الأسري الموجه ضد الأطفال وكيفية منعه.					
7	يقوم الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية، لنشر الوعي بأهمية مكافحة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في كل مكان.					
8	توفر وزارة التنمية الاجتماعية خدمات إرشادية عبر موقعها الإلكتروني، مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الأسري الممارس ضد الأطفال.					
9	يقوم الأخصائي الاجتماعي بإرشاد الأسرة حول الحفاظ على العلاقات الاجتماعية في داخل الأسرة؛ تجنباً لممارسة العنف الأسري ضد الأطفال.					
10	توفر وزارة التنمية الاجتماعية خطوطاً مجانية للإبلاغ عن العنف الأسري الممارس ضد الأطفال.					
ثانياً- خدمات الحماية						

11	تتعاون وزارة التنمية الاجتماعية مع شبكة الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية للأطفال المعنفين من الأسرة.					
12	توفر وزارة التنمية الاجتماعية دور الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من الوالدين.					
13	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد الأطفال من الأسرة.					
14	توفر وزارة التنمية الاجتماعية الحماية للأطفال ضد الاعتداء الجنسي الممارس من أفراد الأسرة.					
15	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توفير البرامج التي توفر الحماية الكاملة للأطفال ضد العنف الممارس ضدهم من الأسرة.					
16	تعمل شبكة الحماية الاجتماعية على توفير الحماية للأطفال من الإيذاء والمعاملة القاسية من الأسرة.					
17	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توفير الخدمات الإيوائية للأطفال المعرضين للعنف الأسري الشديد الذي يعرض حياتهم للخطر					
18	تنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع جهات الاختصاص لتوفير بيئة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
19	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تقديم الخدمات المتنوعة التي تسهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي للطفل المعرض للعنف الأسري.					
20	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري بمختلف أشكاله.					
ثانياً- خدمات التأهيل						
21	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توفير برامج التأهيل المختلفة للأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
22	تنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع الجهات المختصة لمساعدة الأطفال على العيش دون خوف أو اضطراب نفسي.					
23	تتعاون وزارة التنمية الاجتماعية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج الأطفال المعرضين للعنف الأسري في المجتمع، لممارسة حياتهم الاجتماعية بحرية.					

24	تعقد وزارة التنمية الاجتماعية الجلسات الفردية والجمعية لحل مختلف المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للعنف الأسري للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.					
25	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في خفض مستويات الاضطرابات الانفعالية الناتجة عن تعرض الأطفال للعنف الأسري.					
26	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في خفض مستويات الاضطرابات السلوكية الناتجة عن تعرض الأطفال للعنف الأسري.					
27	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في خفض مستويات الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن تعرض الأطفال للعنف الأسري.					
28	تساعد وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل الأطفال المعرضين للعنف من خلال عقد الدورات التأهيلية لتجاوز الحالة التي أصابتهم بسبب العنف الأسري.					
29	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تزويد الأطفال بكيفية التعامل مع الأسرة، بعد حمايتهم من العنف الذي مارسته الأسرة ضدهم.					
30	تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في توفير البرامج الإنعاشية للأطفال المعرضين للعنف الأسري.					

شكرا لكم

ملحق (ب) الاستبانة بعد التعديل

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على مستوى الماجستير في الخدمة الاجتماعية بعنوان: "**دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عيّنة من الاخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية**"

ولمّا كنتم من أهل العلم والدراية والاهتمام في هذا المجال؛ فإنني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراج هذه الدراسة بالصورة المناسبة لتحقيق أهدافها.

مع بالغ شكري وتقديري،

الباحثة: مرام أبو لبدة

بإشراف: د. إياد عماوي

أولاً: البيانات الشخصية:

ضع دائرة حول الإجابة التي تتناسب مع حالتكم:

1.المحافظة: 1. نابلس 2. طولكرم 3. جنين 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. طوباس

2. مكان العمل: 1. وزارة التنمية 2. الجمعيات الخيرية 3. البيوت الإيوائية 4. مراكز الخدمات النهارية

3. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

4. الحالة الاجتماعية: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل

5. العمر: 1. (22-30) سنة 2. (31-40) سنة 3. (41-50) سنة 4. أكثر من 50

6.عدد سنوات الخبرة: 1. أقل من 5 2. (5-10) 3. 11-15 4. أكثر من 15

أولاً- مجال خدمات وزارة التنمية الاجتماعية:

الرقم	الفقرة	مستوى الموافقة				غير موافق بشدة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	
أولاً- الإرشاد والتوعية						
1	عمل ندوات لأولياء الأمور لتوضيح أسس التعامل مع الأطفال في الاسرة.					
2	القيام بتوزيع نشرات توعوية حول خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
3	تفعيل دور الاعلام في التحذير من خطورة العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
4	المشاركة في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية ضد العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
5	تزويد المؤسسات التعليمية ببرامج توعوية ضد العنف الأسري الموجه للأطفال.					
6	يعمل الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية على توضيح أسباب العنف الأسري الموجه ضد الأطفال، وكيفية الحد منه.					
7	يعمل مرشد حماية الطفولة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية على عقد ندوات داخلية لنشر الوعي بأهمية الحد من العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في كل مكان.					
8	توفير خدمات إرشادية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الأسري الممارس ضد الأطفال.					

9	يقوم مرشد حماية الطفولة بتنظيم محاضرات خاصة بأولياء الأمور لإرشاد الأسرة على كيفية الحفاظ على العلاقات الاجتماعية داخلها.					
10	مساهمة لجان تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في توعية الوالدين حول نبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في المناطق المهمشة.					
11	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توعية الأهل من خلال البرامج التي تبث عبر وسائل الإعلام حول أضرار العنف الأسري ضد الأطفال.					
12	متابعة البرامج التوعوية التي توضح كيفية مواجهة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال.					
13	تقديم برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة لنبذ العنف الأسري ضد الأطفال.					
14	تزويد المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ترعى الأطفال بنشرات توعية خاصة بنبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
15	التنسيق مع المدارس من خلال قسم الإرشاد في وزارة التربية والتعليم لنشر الوعي لدى الأطفال وأسرهم لنبذ العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.					
ثانياً- خدمات الحماية						
16	توفير الحماية للأطفال المعرضين للخطر، من خلال مرشد حماية الطفولة، وبالتعاون مع مجموعة من الشركاء.					
17	توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى، التي تسهم في حماية الطفل من العنف الأسري.					
18	المساهمة في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد الأطفال من الأسرة.					

19	توفر الحماية للأطفال ضد الاعتداء الجنسي الممارس من أفراد الأسرة.					
20	تقديم البرامج التي توفر الحماية الكاملة للأطفال ضد العنف الممارس ضدهم من الأسرة.					
21	تعمل شبكة حماية الطفولة على توفير الحماية للأطفال المتوقع تعرضهم للإيذاء.					
22	توفير الخدمات الإيوائية للأطفال المعرضين للعنف الأسري الذي يمكن أن يعرض حياتهم للخطر.					
23	التنسيق مع جهات الاختصاص لتوفير بيئة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
24	المساهمة في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري بمختلف أشكاله.					
25	تقديم خدمات الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري في أي مكان ضمن منطقة اختصاص مرشد حماية الطفولة.					
26	العمل على توفير الحماية الكاملة للأطفال المعرضين للعنف الأسري من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المخولة بذلك.					
27	تشترك وزارة التنمية الاجتماعية مع مؤسسات الحماية في توفير مختلف متطلبات علاج الأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
28	المساهمة في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير مختلف متطلبات العيش بحياة آمنة للأطفال المعرضين للعنف الأسري، بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة.					
29	التعاون بتوفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري في بيوتهم، من خلال متابعتهم بشكل مستمر.					

30	العمل على توفير الحماية للأطفال المعرضين للعنف الأسري، التي تضمن لهم متابعة دراستهم، واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر.					
ثالثاً- خدمات اجتماعية						
31	توفر وزارة التنمية الاجتماعية خدمات التأهيل للأطفال المعرضين للعنف الأسري لمساعدتهم في ممارسة حياتهم الاجتماعية دون توتر وقلق.					
32	التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج الأطفال المعرضين للعنف الأسري في المجتمع.					
33	عقد الجلسات الفردية والجماعية لحل مختلف المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للعنف الأسري للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.					
34	توفير خطوط هاتفية ساخنة لمتابعة الأطفال المعرضين للعنف الأسري والاطمئنان عليهم.					
35	توفير أطباء متخصصين لعلاج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المعرضين للعنف الأسري.					
36	التواصل مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية الأطفال من العنف الأسري على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة.					
37	العمل على تزويد المؤسسات التأهيلية بالمعلومات اللازمة حول العنف الأسري الذي تعرض له الطفل لإلحاقه ببرامج تأهيل شاملة.					
38	المساهمة في توفير البرامج المختصة بتطوير مهارات الطفل بعد التعافي من آثار العنف الأسري الذي تعرض له.					

39	توفير خطوطاً مجانية للتبليغ عن العنف الأسري الممارس ضد الأطفال في حال وجد.					
40	توفير برامج للتأهيل النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري من خلال متخصصين لحل مشكلاتهم النفسية.					
41	توفير برامج للتأهيل الاجتماعي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال برامج مخصصة لمشاركتهم في أنشطة اجتماعية تزيد من تكوين العلاقات الاجتماعية المساندة.					
42	المساعدة في توفير برامج للتأهيل التعليمي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال برامج تزيد من استعادة مستواهم التعليمي الذي تم فقدانه بسبب البيئة الأسرية الغير مستقرة.					
43	العمل على توفير برامج للتأهيل الطبي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال ارسالهم لمؤسسات تأهيل طبي لاستعادة وضعهم الصحي السليم.					
44	العمل على توفير برامج التأهيل الخاص بالدمج والتعافي الاجتماعي من الصدمات التي تعرض لها الطفل في البيئة الأسرية.					
45	توفير برامج التأهيل من خلال الاهتمام بتنمية المهارات الإبداعية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
رابعاً- خدمات الإرشاد النفسي						
46	العمل على تقديم الخدمات المتنوعة التي تسهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي للطفل المعرض للعنف الأسري.					
47	المساهمة في عقد أنشطة تفريغ نفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري لخفض الضغوط النفسية التي يتعرضون لها نتيجة ذلك.					
48	تقديم برامج أو خطط بالتعاون مع المدارس لخفض حدة اضطراب ما بعد الصدمة، نتيجة عدم استقرار الجو الأسري المحيط بالطفل.					

49	تقديم خدمات الإرشاد النفسي الخاصة بتقديم الحلول اللازمة لمواجهة الانطوائية لدى الأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
50	تقديم خدمات الإرشاد النفسي للأسرة والأطفال، لمواجهة المظاهر التي تسبب الحساسية في تعامل الطفل المعرض للعنف الأسري مع أفراد مجتمعه.					
51	توفير البرامج والأنشطة الارشادية النفسية التي تسهم في خفض الاضطرابات النفسية التي تسبب الاضطرابات السلوكية للأطفال المعرضين للعنف الأسري.					
52	تقديم خدمات الإرشاد النفسي لأسر الأطفال المعرضين للعنف الأسري لخفض الاضطراب الانفعالي لديهم.					
53	العمل على توفير برنامج الدعم النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، من خلال البرامج الترفيهية التي تساعد في خفض حدة التشاؤم التي تلازم هؤلاء الأطفال.					
54	توفير برامج الارشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لزيادة الثقة بالنفس لتخطي حالة العزلة عن الآخرين.					
55	المساهمة في توفير الارشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري، لخفض مستويات الاغتراب النفسي.					
56	يقدم الأخصائي الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية الإرشاد النفسي لأسر الأطفال المعرضين للعنف للمساهمة في إزالة مشاعر الغضب لدى أطفالهم تجاه أسرهم.					
57	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تقديم برامج إرشادية نفسية متنوعة، لكسر حاجز فقدان الطفل المعرض للعنف الأسري الشعور بالتعاطف مع الآخرين.					

58	تقديم خدمات الإرشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري من مجموعة متخصصة من المرشدين النفسيين من ذوي الخبرات.					
59	توفير خدمات الارشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري من مؤسسات متخصصة بتقديم الإرشاد الأسري المتكامل.					
60	تقديم خدمات الارشاد النفسي للأطفال المعرضين للعنف الأسري بالتنسيق مع المؤسسات الدولية لحماية الأطفال.					

شكرا لكم

ملحق (ت) قائمة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	التخصص	الجامعة
1	أ. د. محمد شاهين	أستاذ	إرشاد نفسي وتربوي	جامعة القدس المفتوحة
2	أ. د عبد الكريم المدهون	أستاذ	علم النفس التربوي	جامعة غزة
3	أ. د. زياد بركات	أستاذ	علم النفس التربوي	جامعة القدس المفتوحة
4	أ. د. يوسف ذياب عواد	أستاذ	صحة نفسية	جامعة القدس المفتوحة
5	د. معتصم مصلح	أستاذ	مناهج وطرق التدريس	جامعة القدس المفتوحة
6	د. عمر الريماوي	أستاذ مشارك	علم نفس معرفي	جامعة القدس
7	د. إبراهيم المصري	أستاذ مساعد	إرشاد نفسي وتربوي	جامعة الخليل
8	د. إياد ابو بكر	أستاذ مساعد	خدمة اجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
9	د. أحمد سعد	أستاذ مساعد	علم نفس	جامعة القدس المفتوحة
10	د. هشام شناعة	أستاذ مساعد	علم النفس التربوي	جامعة فلسطين التقنية

ملحق (ث) أوراق تسهيل المهمة

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
Ramallah - P.O. Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email: fgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني: fgs@qou.edu

Ref. :
Date :

الرقم: ع. د. ب. ع. /430/ 23
التاريخ: 12/ 02/ 2023

لمن يهمه الأمر

الموضوع: لمن يهمه الأمر

تهديكم عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه تقوم الطالبة (مرام ابراهيم عبد القادر أبو لبدة)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "الخدمة الاجتماعية"، بعنوان: (دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عينة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية). وعليه، يرجى توجيهاتكم لتسهيل مهمة الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة لتوزيع أداة الدراسة على فئة الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، شاكرين لكم جهودكم في خدمة البحث العلمي ومعالجة قضايا مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

أ. د. محمد شاهين
عميد الدراسات العليا

نسخة:
- الملف

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
Ramallah - P.O.Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email: fgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2956073 - 02/2976240
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني: fgs@qou.edu

الرقم: ع. د. ع./ 23/429
التاريخ: 2023/02/12

حضرة أ. عاصم خميس المحترم
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه تقوم الطالبة (مرام ابراهيم عبد القادر أبو لبدة)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "الخدمة الاجتماعية"، بعنوان: (دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية المعرضين للعنف الأسري من وجهة نظر عينة من الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية). وعليه، يرجى توجيهاتكم لتسهيل مهمة الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة لتوزيع أداة الدراسة على فئة الأخصائيين الاجتماعيين في شمال الضفة الغربية، شاكرين لكم جهودكم في خدمة البحث العلمي ومعالجة قضايا مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

محمد شاهين
عميد الدراسات العليا

نسخة:
- الملف.